الأبعاد التنموية للتعليم في الجمهورية اليمنية في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين

عبد الملك أحمد علي الضرعي*

الملخـص

يعد التعليم مفتاح التنمية الأول وبقدر انتشاره بين السكان وجودته نستطيع التنبؤ بمستويات التنمية لأي مجتمع وعلى وجه الخصوص مجتمعات الدول النامية التي تعاني الخدمات التعليمية في الكثير منها من تدنٍ لمستوى الجودة وتدنٍ لمعدلات الالتحاق في المراحل الدراسية المختلفة. إن الجمهورية اليمنية واحدة من الدول النامية التي تعاني من مشكلات كثيرة في بنية التعليم ، فعلى الرغم من الزيادة النسبية في عدد الملتحقين والملتحقات بالتعليم خلال العقود الأخيرة إلاّ أن تلك الزيادة ما زالت محدودة قياساً بالحجم السكاني للفئات العمرية المقابلة للمراحل الدراسية المختلفة. يقدم البحث صورة إحصائية تحليلية لواقع التعليم في اليمن مع ربطه بالمؤشرات السكانية الأساسية ، ذلك الربط غايته تنموية ، فالعلاقة بين المؤشرات التعليمية مع عدد الطلاب والمعلمين والمبنى المدرسي وغيرها من المؤشرات المشمولة بالجداول وكذا ربطها ببعض المؤشرات السكانية الرئيسة تقدم تصوراً موجزاً عن قدرة التعليم على تحقيق الغايات التنموية منه ، أو جوانب القصور فيه والتي تؤثر بصورة سلبية في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وقد تم الاستعانة بأحدث البيانات الإحصائية المتاحة ذات العلاقة بالمؤشرات التعليمية وآخرها مؤشرات عام 2013م، كما ختم البحث برؤية للمؤشرات التعليمية وفق بدائل طموحة وواقعية حتى عام 2025م.

المقدمة:

لقد شهدت الفترة الممتدة بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين اهتماماً متزايداً بدراسة مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي وكذا العوامل المؤثرة فيها ، لذلك بدأت الأمم المتحدة في إصدار أعداد متتالية وسنوية من تقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي أو الإقليمي مثل تقرير التنمية الإنسانية العربي أو على مستوى كل دولة على حدة مثل تقارير التنمية الخاصة بالجمهورية اليمنية، وترتكز تلك التقارير على عدد من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية الشاملة والمستدامة وفي مقدمتها المؤشرات التعليمية، كون التعليم هو الأداة الرئيسة لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المطلوب في مختلف دول العالم ، كما أن الأمم المتحدة لم تكتفِ بإيراد المؤشرات التعليمية في سياق تقارير التنمية فقط بل سعت لإحداث تغيير نوعي وكمي مزمن على مستوى العالم الثالث بشكل خاص، وتم تضمينه فيما أطلق عليه أهداف الألفية والتي حددت غايات تنفيذية حتى عام2015م في عدد من مجالات التنمية ومنها التعليم.

تعد الخدمات التعليمية من الخدمات الضرورية في المجتمع ، إذ يعتمد عليها في إعداد الكوادر الفنية والمهنية التي تلزم لعملية التنمية على المستوى القومي والإقليمي ، كما يكفل ضرورات التثقيف وتنمية الحس والانتماء القومي ، ويسهم بشكل غير مباشر في حل بعض المشكلات القومية ، وينمي التعليم ثقافة الأم ، ومن ثم تحجيم وتنظيم عملية النسل ،وتخفيض معدلات المواليد المتسارعة.[1]

يحتل التعليم مكانة كبيرة في جميع دول العالم ، لأنه الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات ، وله أثر حاسم في تطورها وتقدمها ، كما يعد الأساس لإحداث التنمية الاقتصادية والبشرية على أساس ثابت ، وإن نجاح التعليم أو إخفاقه مرهون بمدى ملاءمته وتلبيته لمتطلبات التنمية ، كما إن التعليم ضرورة من ضرورات الحياة في المجتمع الحديث ، ولازم لنهوض

* أستاذ مساعد بكلية التربية بأرحب – جامعة صنعاء.

الفرد والدولة ورقيهما. فلا عجب إذا أصبح التعليم على رأس المشروعات والبرامج التي تضطلع بها الدول الحديثة.[2] و يساعد التعليم على تزود السكان بالمعارف والمعلومات والمبادئ والقيم التي تصقل وتكون الذات ، وتبني الشخصية المستقلة للفرد ليتمكن من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية .

إن مفهوم التعليم الذي تنشده التنمية ليس قاصراً على ما تقدمه المدارس والجامعات من تعليم نظامي ، أو ما تقدمه مراكز محو الأمية من برامج محدودة لمحو أمية القراءة والكتابة ، بل يتجاوز ذلك إلى إكساب الأفراد عدداً من المعارف والمهارات والقيم السلوكية ، عبر مجموعة من برامج التعليم والتدريب المستمر ، والذي يستهدف الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري، مع استيعاب التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها عالم اليوم ، وتوجيه الفائض السكاني لخدمة التنمية .

تعاني بعض دول العالم من عجز يتصل بتوجيه الموارد والإمكانات المتوفرة في المؤسسات الرسمية ذات الصلة بتحسين التعليم للمصلحة العامة ، وتعد تلك إحدى المشكلات التي يعاني منها التعليم في اليمن حيث تذهب غالبية موازنة التربية والتعليم إلى بند الأجور وتهمل بقية البنود المتصلة بتحسين نوعية التعليم .

مشكلة الدِّراسة:

يمثل التعليم بمراحله المختلفة إحدى الأدوات التي تسعى الجمهورية اليمنية من خلالها إلى إحداث تحولات جوهرية في مسارات التنمية المختلفة ، إلاَّ أنه وعلى الرغم من التحسن الكمي في عدد الملتحقين بالتعليم العام والعالي، ما زالت هناك إشكالية كبرى تتعلق بجودة ونوعية مخرجات التعليم بمراحله المختلفة، مما أعاق تحقيق العديد من الأهداف التَّنموية التي تتوخاها الدَّولة من حملة الشهادات الدِّراسية المختلفة ، بل إن مئات الآلاف من الخريجين الباحثين عن فرص عمل شكلوا ضغوطاً غير مسبوقةٍ على العديد من مؤسسات الدَّولة وخاصة وزارة الخدمة المدنية ، وأمام شدة تلك الضغوط قامت الحكومة باستيعاب مئات الآلاف من الخريجين في العديد من الوزارات والمؤسسات خلال السنوات الماضية على الرغم من البطالة المقنعة التي تعانيها العديد من تلك المؤسسات.

ومن الجوانب الأخرى للمشكلات التي يعاني منها التعليم في اليمن أن غالبية الخريجين يتبعون تخصصات لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل الحكومي أو الخاص ، ويعانون كذلك من ضعف المستوى العلمي ، لذلك تحاول هذه الدراسة تحليل المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية ، بهدف تحديد أبعاد مشكلات التعليم بمراحله المختلفة في الوقت الراهن ، وعلاقة مخرجات التعليم بسوق العمل، ثم الإشارة إلى الأوضاع التعليمية المحتملة حتى عام2025م، بهدف معالجة بعض المشكلات التي يمكن أن تواجه التعليم خلال السنوات القادمة .

أكد دستور الجمهورية اليمنية في المادة (54) أن التعليم حق لكل مواطن ، وهو عامل أساسي في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة ، ويعد الركيزة الأساسية لبناء المجتمع اليمني ، وتكمن أهمية التعليم في أنه وسيلة أساسية لتمكين أفراد المجتمع من اكتساب المعارف ، ورفع مستوى الإدراك لدى الناس بحاجات ومتطلبات المجتمع حاضراً ومستقبلاً.[3]

ويعد التعليم والتدريب الركن الأساسي في التنمية البشرية والتي تعد العنصر المهم في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ويستمد التعليم أهميته وتأثيره من كونه الأساس لتأهيل الإنسان وإكسابه المعارف والخبرات.[4] كما أن التعليم عبارة عن استثمار في رأس المال البشري المتوقع دخوله

سوق العمل مستقبلاً أو المتواجد فيه حالياً ، حيث يزود قوة العمل بالمهارات والقدرات والإمكانيات لتأدية وظائفها بكفاية تتناسب والتطور في تكنولوجيا وأساليب الإنتاج.[5]

أهداف الدراسة:

يمثل التعليم في الجمهورية اليمنية إحدى أهم أدوات التنمية البشرية ويعول عليه الآمال الكبيرة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني ، لذلك سوف تحاول الدراسة معرفة ما يلي:

1- العلاقة بين التنمية والتعليم.

2- تطور التعليم في اليمن حتى العقد الأول القرن الواحد والعشرين..

3- واقع التعليم الراهن في اليمن.

4- مستقبل التعليم في الجمهورية اليمنية.

العلاقة بين التعليم والتنمية:

تؤكد الدراسات التنموية أن التنمية تتم بالناس وللناس ، ولكن من تتم التنمية بهم يجب أن يمتلكوا بعض المهارات والقدرات التي تمكنهم من الإسهام في عملية التنمية ، وتلك المهارات والقدرات يتم اكتسابها من خلال التعليم ، ومن ثم يعد التعليم الأداة الرئيسة لعملية التنمية الشاملة والمستدامة ولا يمكن أن تحدث تنمية بدون تعليم ، لذلك نجد أن مؤشرات التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة تضع المؤشرات التعليمية في مقدمة المؤشرات التي تعتمد عليها في تقويم ترتيب الدول على مستوى العالم ، وأهم تلك المؤشرات معدلات الالتحاق والأمية ومشاركة الإناث في العملية التعليمية وغيرها من المقاييس التنموية الخاصة بالتعليم.

العلاقة بين التعليم والمؤشرات السكانية : يؤثر التعليم إلى حد كبير في المؤشرات السكانية كالمواليد والوفيات والهجرة وغير ذلك ، ومن المسوحات السكانية الحديثة التي أجريت في الجمهورية اليمنية وأكدت على ذلك المسح الصحي الديموغرافي لعام2013م ، والذي بين بعض المؤشرات المتصلة بالتعليم ومنها ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(1)العلاقة بين التعليم والمؤشرات الزواجية مسح 2013م

الحالة التعليمية	النساء المتزوجات / السابق لهن الزواج	النساء غير المتزوجات	جميع النساء
غير متعلمة	53.7	20.5	42.1
إبتدائي	9.2	2.8	7
الأساسي/موحد/إعدادي	23	41	29.3
دبلوم قبل الثانوية	0.5	0.4	0.4
ثانوية	9.4	24.8	14.8
دبلوم بعد الثانوية	1	2	1.4
جامعي فأعلى	3.2	8.4	5
الإجمالي	100	100	100

المصدر: الجمهورية اليمنية ،وزارة الصحة العامة والسكان ، المسح الوطني الصحي الديموغرافي2013م، التقرير الأولي مايو2014م ، ص7.

من خلال الجدول السابق نلاحظ :

1- أن النسبة الكبيرة من المتزوجات أو السابق لهن الزواج والمشمولات بالمسح هن غير متعلمات ، أما على مستوى المتعلمات فالغالبية تزوجن بعد حصولهن على الشهادة الأساسية ثم بعد الثانوية ، ونسبة ضئيلة (3.2%) فقط جامعيات فأعلى.

2- أن نسبة كبيرة من غير المتزوجات حاصلات على شهادات دراسية أساسية وثانوية ، ومع إن السن المقابلة للمرحلة الثانوية سن معقولة للزواج إلا أن نسبة الإناث في هذه المرحلة لا تتناسب مع خصائص المجتمع اليمني (24.8%) فقط ، كما أن المشكلة تزداد خطورة في نسبة ال(8.4%) من الحاصلات على الشهادة الجامعية وهؤلاء معرضات لحالة العنوسة في حال تأخر زواجهن.

3- من الإشكاليات المهمة أن (42.1%) من المشمولات بالمسح أميات ، وهذا المؤشر له عواقبه العديدة على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تطور التعليم في الجمهورية اليمنية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات مهمة في المجال التعليمي للجمهورية اليمنية ، تمثلت بتعدد الجهات التي تقدم الخدمة التعليمية على المستوى الحكومي والأهلي والخاص، ولتوضيح الصورة العامة للمؤشرات التعليمية في اليمن سوف تتبع الدراسة الأسلوب التحليلي من خلال عدة محاور تشمل (تعليم الكبار، تحفيظ القرآن الكريم، الحضانة ورياض الأطفال ، التعليم الأساسي والثانوي ، التعليم الفني والتدريب المهني، التعليم العالي ، ثم مؤشرات التمويل والإنفاق ، وعلاقة مخرجات التعليم بسوق العمل ، وأخيراً رؤية مستقبلية حتى نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين) وسوف يعتمد التحليل على ثلاثة مستويات مكانية تشمل الجمهورية أو الريف والحضر أو المحافظات ، وقبل التحليل التفصيلي للمحاور التي سبق الإشارة إليها ، سوف نتناول المؤشرات العامة للتعليم في اليمن وذلك كما يلي:

جدول (2) مؤشرات التعليم في اليمن للسكان (10) سنوات فأكثر تعداد 1994و 2004ومسح ميزانية الأسرة 2006

		أمي	يقرأ ويكتب	أساسي +دبلوم قبل الثانوية	ثانوي +دبلوم بعد الثانوية	جامعي فأعلى	غير مبين	الإجمالي
تعداد1994م	ذكور	1773041	1782951	931536	266229	83828	15729	4853314
	%	36.5	36.7	19.2	5.5	1.7	0.4	100
	إناث	3508109	740326	267016	63839	16191	8190	4603671
	%	76.2	16.1	5.8	1.4	0.4	0.1	100
	إجمالي%	55.84	26.68	12.67	3.49	1.06	0.25	100
تعداد2004م	ذكور	2059458	2597523	1183172	832502	245330	43164	6961149
	%	29.6	37.3	17	12	3.5	0.6	100
	إناث	4135581	1706509	457064	292505	68388	59001	6719048
	%	61.6	25.4	6.8	4.4	1	0.8	100
	إجمالي%	45.28	31.46	11.99	8.22	2.29	0.75	100

مسح ميزانية الأسرة 2006/2005م	ذكور	1497326	2875499	1319740	899509	254513	170095	7016682
	%	21.3	41	18.8	12.8	3.6	0.5	100
	إناث	4223331	1851232	519788	329990	74081	44585	7043007
	%	60	26.3	7.4	4.7	1.1	0.5	100
	إجمالي%	40.69	33.62	13.08	8.74	2.34	1.53	100

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م و2013، موقع الجهاز الإلكتروني(id=545&http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic)

من خلا ل الجدول السابق يتضح ما يلي :

1- تراجع معدلات الأمية في اليمن خلال الفترة الممتدة بين 1994-2006م من (55.84- 40.69%) بين سكان الجمهورية اليمنية ، كذلك تحسن المؤشرات التعليمية الأخرى بنسب متفاوتة ، مع تراجع نسبي للتعليم الأساسي بين 1994 ، 2004م.

2- تتمثل المشكلة الكبرى في التزايد العددي للأمية وخاصة بين الإناث ، حيث وصل عدد الأميات حسب مسح ميزانية الأسرة 2006م إلى حوالي (4) ملايين . على الرغم من أن مسح ميزانية الأسرة لا يصل إلى مستوى التعداد من حيث دقة البيانات ، إلا أنه يعطي مؤشرات يمكن الاستعانة بها لتتبع التحول النسبي في مؤشرات التعليم . بينما كان العدد في عام 1994م حوالي (3.5) مليون أمية ، على الرغم من التحسن الكبير في معدلات التحاق الإناث بالتعليم خلال الفترة نفسها ، وذلك يدعونا إلى البحث عن أساليب أخرى تساعد الفتيات وخاصة في المناطق الريفية على الالتحاق بتعليم الكبار والتعليم العام .

3- أكدت مؤشرات كتاب الإحصاء السنوي أيضاً على ارتفاع معدلات الالتحاق للفئة العمرية(6-15) خلال تعدادي 1994و2004 ومسح ميزانية الأسرة إلى (54.9% و 62.2% و 63.9%) لإجمالي الفئة العمرية ، بينما سجلت للذكور (70.7% و 70.8% و 73.9%) وللإناث (37.4% و 52.9% و 53.1%) على التوالي. وتتوزع معدلات الالتحاق على مستوى المحافظات كما يلي:

جدول(3) معدلات الالتحاق (6-15) سنة(تعدادي1994و2004ومسح ميزانية الأسرة 2006/2005)

المحافظة	تعداد 1994			تعداد 2004			مسح ميزانية الأسرة 2006/2005م			سكان الفئة (6-15) 2006م
	ذكور	إناث	%	ذكور	إناث	%	ذكور	إناث	%	2006م
إب	78	37.3	58.3	76	55.9	66.2	78.4	62.8	71.1	697,900
أبين	70.8	42.8	57.6	75.8	59.5	68	80.7	60.5	70.6	118,240
أمانة العاصمة	89.3	80.3	84.9	85.5	81.7	83.6	83.4	80.3	82	459,046
البيضاء	70.9	40.2	56.8	68.7	49.6	59.6	68.5	41.1	56.2	182,111

تعز	80.6	52.7	22.8	67	36.7	80.1	53.6	43	49	73.5	66.6	80.7	66.3	73.7	725,174
الجوف	47.4	22.8	36.7	44.2	42.5	53.9	35.7	45.5	61.6	35.2	57.7	81.9	49	69.7	163,006
حجة	58.5	23.2	42.5	54.7	48.8	72.3	58.4	65.6	73.3	59.5	66.4	85.1	47.2	77.4	504,909
الحديدة	56.4	30.8	44.2	48.8	45.6	76	47.2	62.5	77.4	47.2	66.4	57.8	38.3	75.2	670,435
حضرموت	65.8	42.3	54.7	45.6	40.3	60.9	31.2	46.6	61.1	30	45.6	60.8	46.2	74.9	264,791
ذمار	72	23.8	48.8	40.3	51	76.2	48.6	62.8	74.9	46.2	60.8	77.3	74.8	79.5	420,238
شبوة	65.8	21.2	45.6	51	78.7	79.4	76.1	77.8	79.5	74.8	77.3	77.3	74.8	79.5	75,279
صعدة	60.8	17.2	40.3	78.7	76.6	80.5	76.1	77.8	79.5	74.8	77.3	77.3	74.8	79.5	222,874
صنعاء	73.7	25.8	51	76.6	80.5	59.6	54.4	63.9	70.7	46.6	59.3	59.3	46.6	70.7	302,063
عدن	80.5	76.6	78.7	46.2	30	72.1	54.4	63.9	70.7	46.6	59.3	84,020			
لحج	80.5	76.6	78.7	46.2	24	71.7	52.8	62.5	77.3	53.6	65.9	137,215			
مأرب	59.6	30	46.2	42.9	35.5	64.9	59.1	62.1	81.2	76.1	78.9	23,625			
المحويت	68.8	24	47.2	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	272,845			
المهرة	49.8	35.5	42.9	55	31.5	80.4	61.3	71.2	83.2	69.3	76.4	175,663			
عمران	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	70.7	272,845			
الضالع	76.3	31.5	55	46.7	20.9	68.6	40.8	55.1	69.9	44.1	57.6	122,309			
ريمة	70.9	20.9	46.7	54.9	37.4	70.8	52.9	62.2	73.9	53.1	63.9	6,036,538			
الإجمالي	70.7	37.4	54.9												

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

1- التحسن في معدلات الالتحاق على مستوى غالبية المحافظات وإجمالي الجمهورية ، وتذبذب معدلات الالتحاق في بعض المحافظات .

2- يبين الجدول أن بعض المحافظات ومنها أمانة العاصمة وعدن تراجعت فيها معدلات الالتحاق، ويحتمل أن ذلك يرجع إلى الهجرة الداخلية التي تشمل نسبة من صغار السن الذين يعملون في بعض المهن البسيطة مثل العمل في الفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة المتنقلة.

3- سجلت الإناث بصورة عامة على مستوى جميع محافظات الجمهورية زيادة عالية في معدلات الالتحاق تفوق بكثير معدلات التحاق الذكور.

إذا كان ما سبق مثل عرضاً كلياً لأهم مؤشرات التعليم العام والعالي في اليمن ، فإننا سنتناول في الصفحات الآتية الخصائص التفصيلية لتلك المؤشرات وذلك كما يلي:

أولاً: التعليم غير النظامي:

يشير مفهوم التعليم غير النظامي إلى شكل من أشكال التعليم التي لا تخضع لمعايير التعليم العام مثل عمر الدارس والدوام الرسمي المحدد وتفاصيل أخرى عديدة تنظم التعليم العام ، ولا يعني ذلك أن التعليم غير النظامي عشوائي بل له قوانينه وأنظمته الخاصة ، وسوف نتناول في هذه الدراسة نوعين من

التعليم غير النظامي في اليمن وذلك كما يلي:

أ- محو الأميّة وتعليم الكبار:

تشكل الأمية إحدى أهم المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تعاني منها اليمن ، حيث تؤكد بعض مؤشرات تعداد 2004م على وصول معدلات الأمية بين السكان إلى (45.3%)، كما أكدت مؤشرات ميزانية الأسرة متعددة الأغراض2006/2005 وصولها إلى (40.7%) ، ووصلت لدى الإناث (60%) ، ويمثل العرض الآتي الصورة العامة للملتحقين بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

جدول(4) الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى الجمهورية للفترة بين 2004-2013م

العام الدراسي	الدارسون			مهارات أساسية ونسوية			الإجمالي العام		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
2003/2004	15317	96894	112211	956	8146	9102	16273	105040	121313
2004/2005	10174	114701	124875	971	7593	8564	11145	122294	133439
2005/2006	10378	107810	118188	940	7824	8764	11318	115634	126952
2006/2007	8636	111451	120087	521	8010	8531	9157	119461	128618
2007/2008	8459	146096	154555	1121	11234	12355	9580	157330	166910
2009/2008	7918	156604	164522	2335	11238	13573	10253	167842	178095
2013/2012	7441	162521	169962	644	9,934	10578	8085	172455	180540

المصدر:

1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص3

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعامي 2009م ، 2013م موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1- تراجع عدد الدارسين من الذكور في مراكز محو الأمية الأبجدية خلال الفترة بين (2003-2013م) ويعد ذلك مؤشراً خطيراً ، لأن المؤشرات المتصلة بمحو الأمية تؤكد على وجود معدلات عالية من الأميين بين السكان الذكور، مما يعني أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار لم تعد تحقق الحوافز المطلوبة لدى غالبية الأميين الذكور مما يعزز لديهم خيار البقاء على أميتهم ، كما أن تذبذب أعداد الذكور في مراكز التدريب الأساسي يشير أيضاً إلى قصورها في جذب الأعداد الكبيرة من الأميين إليها.

2- شكل عام 2013/2012م تراجعاً ملحوظاً في معدل نمو الملتحقين والملتحقات بالمهارات الأساسية والنّسوية قياساً بالأعوام السابقة ، وذلك يستدعي معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير السريع في معدلات النمو خلال تلك الفترة ، وبما يساعد على معالجة المشكلات المسببة لذلك التراجع.

3- شكل تزايد عدد المنتسبات من الإناث لمراكز تعليم الكبار عاملاً إيجابياً، إلاّ أن أعداد المنتسبات قياساً بمعدلات الأمية بين الإناث يعد محدوداً جداً .

4- على الرغم من النمو النسبي لعدد الملتحقين بمراكز محو الأمة وتعليم الكبار في الفترة التي شملها الجدول، إلا أن عام 2006/2005م شهد انتكاسة في معدلات النمو وصلت إلى (-4.9%) ، ثم عاودت الأعداد ارتفاعها ليصل النمو في 2008/2007م إلى (29.8%) ، ثم حدث تراجع مرة أخرى عام 2013/2012م بالنسبة للذكور واستمرار الزيادة العددية بالنسبة للإناث ،ويتوقع أن التذبذب في أعداد المنتسبين لقطاع تعليم الكبار يرجع إلى محدودية الموارد وضعف الحوافز التي تساعد على استمرارية الدارسين في تلك المراكز.

ب- مدارس تحفيظ القرآن الكريم:

تشكل مدارس تحفيظ القرآن الكريم جانباً آخر من التعليم غير النظامي الخاضع لإشراف وزارة التربية والتعليم ، ويمكنها أن يلعب تؤثر تأثيراً في معالجة مشكلة الأمية ، في حال وجدت برامج موجهة لكبار السن تجعل تعليم القرآن الكريم مرتبطاً بتعلم معارف ومهارات أساسية أخرى ، ويستدعي ذلك وضع خطة إستراتيجية ، لتحفيز معلمي القرآن الكريم على توسيع أهداف مدارس القرآن الكريم لتشمل مساقات دراسية لتعليم القراءة والكتابة وفق المناهج الدراسية لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار أو وفق الطرائق التقليدية القديمة لتعليم القراءة والكتابة مثل(القاعدة البغدادية) كون الهدف الأخير الذي نتوخاه من العملية التعليمية تتركز في الإحاطة بالقراءة والكتابة، والطرق الحسابية البسيطة ، على أن تمنح مدارس تحفيظ القرآن الكريم بعد ذلك شهادات دراسية يتم الاتفاق بصيغتها مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ، وقد شهد الالتحاق بمدارس تحفيظ القرآن الكريم تحولات مهمة خلال السنوات الماضية يمكن ملاحظتها من خلال الجدول الآتي .

جدول(5) الالتحاق بمدارس تحفيظ القرآن الكريم خلال الفترة بين 2004-2008م

العام الدراسي	المرحلة الأولية		إجمالي	نمو%	المرحلة التكميلية		إجمالي	نمو%
	ذكور	إناث			ذكور	إناث		
2003/2004	55673	19330	75003	-	3748	1367	5115	-
2004/2005	80990	27481	108471	44.6	5456	2100	7556	47.7
2005/2006	69969	24381	94350	-13.0	5088	2640	7728	2.3
2006/2007	67785	24917	92702	-1.8	5088	2640	7728	0
2007/2008	70105	24586	94691	2.2	1606	738	2344	-69.7
متوسط النمو	--	-	-	8.02	-	-	-	-4.9

المصدر:

1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 29.

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

أ- على الرغم من التذبذب النسبي لعدد الملتحقين بمدارس تحفيظ القرآن الكريم ،إلاّ أنها استطاعت استقطاب أعداد كبيرة قياساً بالمنتسبين لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وعلى الرغم من إقرارنا بأن نسبة كبيرة من طلاب مدارس التحفيظ هم طلاب في المدارس النظامية ، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على قدرة تلك المدارس على استيعاب نسب لا بأس بها من الأميين.

أهم مشكلات التعليم غير النظامي :

1- عدم وجود مناهج دراسية تراعي خصوصية الفئات العمرية التي تلتحق بفصول محو الأمية وتعليم الكبار ، و مدارس تحفيظ القرآن الكريم .

2- القصور في الإجراءات المتصلة بإعداد معلمين متخصصين لتدريس مثل هذه الفئات .

3- قصور المخصصات المالية عن تلبية احتياجات فصول محو الأمية ومدارس التحفيظ من معلمين متفرغين وإدارة وتوجيه وإشراف تربوي وتجهيزات .

ثانياً: التعليم النظامي:

ويمثل التعليم النِّظامي المراحل التعليمية المرتبطة بالسُّلم التعليمي الذي يتوافق مع فئات عمرية محددة تبدأ من سن الثالثة من العمر ، وسنوات دراسية محددة تبدأ بالحضانة ورياض الأطفال وحتى حصول الدارس على شهادة الدكتوراه، ويمكن تناول تلك المراحل من خلال ما يلي:

أ-التعليم ما قبل الأساسي :

يشمل الأطفال بين سن(3-6) سنوات ،وتسمى بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال ، ويسهم القطاع الأهلي والخاص إسهاماً محورياً في مثل هذا النوع من التعليم ، وقد بدأ دمج رياض الأطفال في ضمن خطة وزارة التربية والتعليم منذ العام 2009م ، ويعد تعليم رياض الأطفال حديث العهد في الجمهورية اليمنية ، والاهتمام به لم يأت إلا في السنوات الأخيرة ، وهذا النوع من التعليم يتواجد في بعض المحافظات وينعدم في بعض المحافظات وتشير البيانات الإحصائية إلى أن رياض الأطفال تتواجد في بعض المحافظات ولا تتواجد في بعضها الآخر ، وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (6) الالتحاق برياض الأطفال(الحكومية والخاصة) على مستوى المحافظات 2004-2013م

المحافظة	2004					2013/2012			
	رياض الأطفال	ذكور	إناث	الفجوة النوعية	الإجمالي	رياض الأطفال	ذكور	إناث	جملة
إب	8	198	173	87.4	371	25	465	404	869
أبين	5	480	489	101.9	969	4	314	326	640
الأمانة	123	2102	1582	75.3	3684	161	2722	2362	5084
البيضاء	1	83	11	13.3	94	2	201	187	388
تعـز	15	618	456	73.8	1074	128	2321	1831	4152
حجـة	1	11	11	100	22	4	73	66	139
الحـديدة	18	479	478	99.8	957	43	1488	1168	2656
حضرموت	16	2494	2157	86.5	4651	57	4275	3782	8057
الضـالع	1	20	20	100	40	2	219	138	357
عـدن	19	1550	1270	81.9	2820	51	2963	2454	5417
لحـج	2	138	176	127.5	314	18	325	317	642

المهرة	3	163	145	89	308	12	309	318	627
عمران**	–	–	–	–	–	1	52	50	102
ذمار	–	–	–	–	–	4	136	101	237
شبوة	–	–	–	–	–	1	79	81	160
صنعاء	–	–	–	–	–	3	24	8	32
الإجمالي	212	8336	6968	83.6	15304	516	15,966	13,593	29,559
عد السكان في الفئة العمرية (4–6) سنة عام 2004م		992739	936962	94.38	1929701				
معدلات الالتحاق للفئة (4–6) سنة%عام 2004م		0.84	0.74	–	0.79				

المصدر :

1– وزارة التربية والتعليم كتاب الإحصاء التربوي لعام 2004م ،ص.75

2– الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013م ، موقع الجهاز الالكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

* هي نسبة نوع مقلوبة يطلق عليها(الفجوة النوعية) وتستهدف معرفة نسبة الإناث لكل 100من الذكور .

** رياض أطفال خاصة فقط (أي لا توجد رياض حكومية).

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

أ– يمثل الجدول السابق مؤشرات رياض الأطفال لعام 2004م ، وهو العام المناظر للفترة التي أجري فيها آخر تعداد سكاني في الجمهورية اليمنية ، وأهمية هذا الجدول تعود إلى إمكانية تحديد العلاقة بين الدَّارسين وحجم سكان الفئة العمرية المقابلة ، أما بقية مؤشرات الجدول فتشير إلى التحولات التي شهدتها رياض الأطفال حتى عام 2013م .

ب– على الرغم من أهمية رياض الأطفال في الإعداد النفسي والمعرفي للطفل لدخول مرحلة التعليم الأساسي إلا أن رياض الأطفال تواجدت فقط في 12محافظة من محافظات الجمهورية عام 2004م وشهدت السنوات اللاحقة زيادة عدد المحافظات إلى (16) محافظة عام 2013/2012م ، مما يعني أن خمس محافظات أخرى من محافظات الجمهورية لم تدخل اليها خدمة تعليم رياض الأطفال حتى العام الدراسي 2013/2012م .

أ– أن حوالي(73%) من الدارسين في رياض الأطفال عام 2004م يتركزون في محافظات (الأمانة ، حضرموت، عدن) ويعود ذلك إلى تواجد أهم المدن الإدارية والاقتصادية فيها ،ومن ثم يتميز سكان هذه المدن بمستوى معيشي واجتماعي وثقافي يشجع على تواجد خدمة التعليم ما قبل الأساسي .

ب– تضاعف عدد رياض الأطفال خلال خمس سنوات فقط من (212) روضة ليصل إلى (516) عام 2013م ، ويشير ذلك إلى تزايد الاهتمام بهذه المرحلة من مراحل التعليم حيث زاد عدد الطلاب من (15304) 2004م إلى (29559) طالباً وطالبة عام 2013م.

ج– إن عدم تواجد رياض الأطفال في عدد من محافظات الجمهورية ، يرتبط إلى حد كبير بالمستوى

المعيشي للسكان ، إضافة إلى محدودية مشاركة المرأة في الوظيفة العامة .

د- تصل نسبة السكان في الفئة العمرية (4-5) سنوات (6.3%) من سكان الجمهورية ، إلا أن نسبة الالتحاق منهم أقل من (1%) فقط على مستوى النوع أو الجمهورية حسب نتائج تعداد2004م .

هـ- زادت أعداد الإناث عن الذكور عام 2004م في محافظات أبين ولحج وتعادلت في محافظات حجة والضالع ،ثم زادت نسبة الذكور بنسب محدودة في بقية المحافظات .

و- يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأوفر في تعليم رياض الأطفال حيث وصلت نسبة رياض الأطفال الخاصة(82.31%) ونسبة الطلاب إلى(52.75%) من إجمالي الجمهورية ، كما تصل نسبة العاملين كذلك إلى(66.14%) من إجمالي العاملين في هذا القطاع والبالغ عددهم(1781) مربياً ومربية منهم(3.76%) من الذكور فقط، يعملون في رياض الأطفال الخاصة ، ويشير كل ذلك إلى تدني الأثر الذي تؤثره رياض الأطفال الحكومية في مثل هذا النوع من التعليم.

- **أهم مشكلات التعليم ما قبل الأساسي :**

- يرجع تدني الالتحاق برياض الأطفال لعدة أسباب منها:

- قلة الوعي بأهمية رياض الأطفال كأحد أشكال التعليم الحديثة.
- نقص رياض الأطفال الحكومية وتركز العدد المحدود منها في بعض المدن.
- ارتفاع تكاليف الالتحاق برياض الأطفال.
- تركيز رياض الأطفال على جانب واحد من جوانب نمو الشخصية وهي القراءة والكتابة دون الاهتمام بالنمو المتكامل للطفل .

ب-التعليم العام (أساسي/ثانوي):

تعد مرحلة التعليم الأساسي/ الثانوي من أهم المراحل التعليمية ، حيث تبدأ المرحلة الأساسية بعد بلوغ الطفل سن السادسة ، وتستمر لتسع سنوات متصلة ،تقسم إلى حلقتين الأولى من الصف الأول حتى الصف السادس والثانية من الصف السابع حتى الصف التاسع ، وفيها البداية الحقيقية لعملية التربية والتعليم التي تؤثر في الجوانب المختلفة لشخصية المتعلم ، نتيجة اكتساب المتعلم للمعارف الأساسية والاتجاهات التي تعده ليصبح عنصراً فاعلاً في تنمية المجتمع وتقدمه. أما مرحلة التعليم الثانوي فتعد مرحلة مكملة لمرحلة التعليم الأساسي ، وفيها يتم إعداد الطالب لدخول الجامعات والمعاهد العليا ، أو الانخراط المباشر في سوق العمل ، وتقدم خدمات التعليم الثانوي العام من خلال المدارس الحكومية والخاصة ، ومدة الدِّراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات دراسية بعد مرحلة التعليم الأساسي ، ويشترط فيمن يقبل بالفصل الأول الثانوي أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي ، وفي الفصل الثاني الثانوي يتوجه الطالب إلى أحد الأقسام التي تتفق مع ميوله وقدراته ، وتشمل أقسام التعليم الثانوي في اليمن أقساماً تتبع وزارة التربية والتعليم وهي: القسم العلمي ، القسم الأدبي ، القسم التجاري ، القسم الشرعي ، الإنجليزي ، وأقساماً أخرى تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (التي أنشئت عام2001م) وتشتمل على عدد من التخصصات الفنية والمهنية . وقد شهد التعليم الأساسي/الثانوي تحولات مهمة في السنوات الماضية يمكن إجمالها فيما يلي :

جدول(7) الالتحاق بمدارس التعليم أساسي/ثانوي(حكومي-خاص) خلال الفترة بين 2004-2013م

العام الدراسي	الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي				الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي				أساسي/ثانوي	
	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	إجمالي	نمو %
2003/2004	2425445	1530306	3955751	5.06	411016	177979	588995	7.21	4544746	5.34
2004/2005	2450272	1622022	4072294	2.95	409031	183396	592427	0.58	4664721	2.64
2005/2006	2364074	1607779	3971853	-2.47	352977	172813	525790	11.25-	4497643	3.58-
2006/2007	2496457	1773629	4270086	7.51	386243	194786	581029	10.51	4851115	7.86
2007/2008	2429009	1760672	4189681	-1.88	366866	194041	560907	3.46-	4750588	2.07-
2008/2009	2498675	1828775	4327450	3.29	374317	206512	580829	3.55	4908279	3.32
2013/2012	2781782	2159077	4940859	14.18	415487	274839	690326	18.85	5631185	14.73

المصدر: 1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص ص7،9،14.

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م و2013م ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ - شهدت الفترة بين 2004-2013م ، نمواً محدوداً في معدلات الالتحاق بكلٍ من التعليم الأساسي والثانوي ، لا يتوافق مع معدلات النمو السكاني السنوي للفئات العمرية المقابلة ، مما يشير إلى وجود مشكلات أدت إلى تدني معدلات النمو لمعدلات الالتحاق في المرحلتين ، ويلاحظ تزايد إسهام التعليم الخاص في المرحلتين بما يصل إلى (247775) طالباً وطالبة عام2013/2011م ، إلا أنه ما زال محصوراً في بعض المحافظات ، وتخلوا محافظات (أبين - ريمة - المحويت) من التعليم الخاص ، كما أن عدداً من المحافظات يقتصر التعليم الخاص فيها على التعليم الأساسي فقط.

ب - على الرغم من تحقيق معدل نمو موجب في مرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة التي شملها الجدول والذي بلغ (2.23%، منها0.83% للذكور، 4.38% للإناث)، إلا أن ذلك النمو محدود جداً بالنسبة للذكور ، ومنطقي بالنسبة للإناث ، بل إن العامين الدراسيين (2006/2005و2007-2008م) شهدا تراجعاً في إجمالي عدد الطلاب ذكوراً وإناثاً عن السنوات التي سبقتهما ، وذلك يضع تساؤلات عديدة عن سبب ذلك هل له علاقة بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع أم أخطاء في جمع البيانات ، لذا من الضروري على الجهات ذات العلاقة التحليل الميداني لذلك التراجع ،ووضع الحلول المناسبة بعد تحديد الأسباب الفعلية لتلك الإشكالية .

ج -شهدت فترة الجدول تراجعاً ملحوظاً للتعليم الثانوي خلال الأعوام (2006/2005 و2007-2008م) وهي الفترة نفسها التي تراجعت فيها أعداد طلاب التعليم الأساسي ، إلاّ أن الملاحظ في التعليم الثانوي تراجع معدل نمو الذكور بواقع (-0.81%) ويعد ذلك مؤشراً شديد الخطورة يستدعي معرفة حقيقة ذلك التراجع لتعالج أسبابه ، أما فيما يخص تعليم الإناث فقد شهدت الفترة نمواً إيجابياً بلغ (4.08%) .

د - شهدت الفترة الممتدة بين 2013/2009م زيادة مستمرة في عدد الطلاب والطالبات قدرت ب(14.73%) وبما يقارب (5%) سنوياً ، وتلك الزيادة تعني إضافة (722906) طلاب وطالبات خلال

ثلاث سنوات فقط لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

هـ –إن الصورة العامة خلال فترة الجدول تشير إلى تزايد معدلات نمو طلاب وطالبات التعليم الأساسي والثانوي لذا يجب وضع الخطط المناسبة التي تكفل استيعاب معدلات النمو خلال السنوات القادمة .

- **المعلمون** : يشكل المعلمون أحد أهم عناصر العملية التعليمية ، ومن ثم يمثل تأهيل وإعداد وتدريب المعلمين على قدر كبير من الأهمية ، تؤكد بيانات الكتاب الإحصائي لعام 2009م أن عدد المدرسين على مستوى الجمهورية وصل إلى (203027) معلماً ومعلمة ، منهم (51875) من الإناث ، وبزيادة (11565) معلماً ومعلمة عن عام 2008م ، مثلت نسبة الإناث من تلك الزيادة (51.17%) .

وقد شهدت السنوات الماضية تصاعداً كبيراً لعدد المعينين في مجال التدريس في التعليم العام حكومي وخاص وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال الجدول الآتي:

جدول(8) نمو القوة العاملة في مجال التدريس تعليم عام (حكومي وخاص) خلال الفترة بين 2008–2013م

المرحلة		2008	2009	2013
عدد المدرسين في التعليم الأساسي (حكومي)	إجمالي	102,388	105,823	114,726
	ذكور	81,410	83,729	86,528
	إناث	20,978	22,094	28,198
عدد المدرسين في التعليم الأساسي (خاص)	إجمالي	3,918	5,798	10,496
	ذكور	644	830	1,198
	إناث	3,274	4,968	9,298
عدد المدرسين في التعليم الثانوي (حكومي)	إجمالي	6,479	6,667	7,873
	ذكور	5,053	5,167	5,808
	إناث	1,426	1,500	2,065
عدد المدرسين في التعليم الثانوي (خاص)	إجمالي	88	99	132
	ذكور	64	76	108
	إناث	24	23	24
عدد المدرسين أساسي/ثانوي (حكومي)	إجمالي	74,177	78,482	87,844
	ذكور	56,812	59,509	62,761
	إناث	17,365	18,973	25,083
عدد المدرسين أساسي/ثانوي (خاص)	إجمالي	4,412	6,158	8,334
	ذكور	1,522	1,841	2,160
	إناث	2,890	4317	6,174
الإجمالي		191,462	203,027	229,405

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م،2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(id=545&http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1- وصل إجمالي المدرسين عام 2009م إلى (203027) معلماً ومعلمة منهم (42567) معلمة في القطاع الحكومي ، وقد وصلت نسبة الزيادة عن عام 2008م لإجمالي المعلمين والمعلمات (11565) معلماً ومعلمة وبنسبة (5.7%) ،شكلت الزيادة في عدد المعلمات(7.04%) من إجمالي المعلمات عام 2008م.

2- بلغت مشاركة القطاع الخاص عام 2009م (12055) معلماً ومعلمة ، منهم(9308) معلمات وبنسبة (77.12%) ، وقد وصلت نسبة الزيادة لإجمالي معلمي المدارس الخاصة في 2009م (69.83%) عن عام 2008م ووصلت زيادة الإناث خلال العامين (3120) معلمة ، ويتوقع أن العدد أكبر لأن المدارس الخاصة غالباً لا تقدم بيانات كاملة لاعتبارات تتصل بالرسوم الضريبية والتأمينية المطلوبة منها، وذلك يشير إلى عظم الإسهام الذي يمكن أن يمارسه القطاع الخاص في مواجهة مشكلة البطالة لدى الخريجين .

3- تتوزع مهام القوى العاملة في قطاع التعليم العام في مجالات منها(الإدارة ، التدريس ، الأعمال الفنية المساعدة ، ثم الخدمات المساعدة) وتؤكد المؤشرات الإحصائية إلى أن العاملين في مجال التدريس (80%) من قوة العمل في الحضر(85%) في الريف بينما تتوزع باقي النسبة على بقية المجالات .

4- تشير بيانات توزيع قوة العمل على المراحل الدراسية المختلفة إلى أن أكثر من (50%) من قوة العمل تتركز في مرحلة التعليم الأساسي للذكور والإناث، بينما تتراوح هذه النسبة في مرحلة التعليم الثانوي بين (5-10%) فقط في الحضر ، وإلى أقل من (2%) في الريف ، وتتركز بقية النسبة من قوة العمل في المدارس المشتركة أساسي/ثانوي .

5- في العام 2013/2012م وصل عدد المدرسين إلى (229,405 منهم 158,563مدرساً و70,842 مدرسة) وبزيادة تصل إلى حوالي (26378 معلماً ومعلمة) عن عام 2009م ، وبمعنى أنه تم توظيف حوالي(8793) معلماً ومعلمة بالمتوسط سنوياً على مستوى الجمهورية مضاف إليهم أعداد أخرى مقابلة لمن تم تقاعدهم خلال الفترة نفسها.

6- تؤكد المؤشرات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أن نسبة المسهمين في جدول الحصص الدراسية من حملة المؤهلات ثانوي وأدنى تراجعت خلال الفترة بين 2004-2008م من (45-40%) تقريباً، بينما ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى من حوالي (35-40%) تقريباً ، وشكلت الإناث النسبة الأكبر في هذا التحول ، وتتسع الفجوة بين الريف والحضر على مستوى المؤهلات أو الذكور والإناث ، حيث يشكل أصحاب المؤهلات ثانوي وأدنى حوالي (50%) للذكور وأكثر من (60%) للإناث.

7- تؤكد المؤشرات أن نسبة المعلمين الذين يعملون بأقل من النصاب القانوني للحصص الدراسية ارتفعت في الفترة بين 2004-2008م من حوالي (57.6%) إلى (63.7%) ، ويؤكد ذلك على تصاعد مؤشرات البطالة المقنعة في قطاع التربية والتعليم وخاصة في المناطق الحضرية.

- **الإدارة المدرسية:**

مثلت الإدارة المدرسية جانباً مهماً من التحولات التي شهدها قطاع التعليم العام خلال الفترة بين2004-2008م حيث ارتفع عدد مدراء المدارس من(10152) إلى (11793) مديراً ومديرة مقابل زيادة في عدد المدارس بين (13953-15290) مدرسة ، مما يعني أن تحسناً محدوداً في التغطية بمدراء مدارس التعليم العام في تحسن بين(73%-77%) فقط، وقد شكل مدراء مدارس التعليم الأساسي من تلك النسبة حوالي (70%،50%) ذكور وإناث على التوالي ، بينما تراوحت نسبة مدراء التعليم

الثانوي بين (2-4%) فقط ، وبقية النسبة للمدارس المشركة أساسي/ثانوي ، كما يلاحظ تصاعد نسبة الإناث في مجال الإدارة المدرسية وبنسبة تراوحت بين (1-5%) وخاصة في المناطق الحضرية .

- **المبنى المدرسي:**

يشكل المبنى المدرسي أحد العناصر المهمة في العملية التعليمية ، لذلك مثل النمو في عدد المدارس العاملة على مستوى الجمهورية أحد المؤشرات المهمة في مجال التعليم العام في الجمهورية اليمنية خلال الفترة بين 2004-2008م وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم(9) تطور مؤشرات المبنى المدرسي في للتعليم العام بين 2004-2008م ريف /حضر

الحالة الحضرية	2004/2003				2008/2007*			
	أساسي	أساسي/ثانوي	ثانوي	إجمالي	أساسي	أساسي/ثانوي	ثانوي	إجمالي
حضر	965	538	159	1662	1165	637	157	1959
ريف	9719	2431	141	12291	10437	2728	166	13331
إجمالي	10684	2969	300	13953	11602	3365	323	15290
التوزيع%	76.57	21.28	2.15	100	75.88	22.01	2.11	100

المصدر:

1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة،مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 15.

2- وزارة التربية والتعليم ، المسح التربوي لعام 2008/2007م .

*يضاف إلى إجمالي المدارس2008م (291)مدرسة مغلقة مؤقتاً أو نهائياً أو قيد التشييد.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

1- وصل معدل النمو السنوي في مدارس التعليم الأساسي والثانوي إلى (2.40%) بين العامين الدراسيين 2008/2004م ، إلاَّ أن حوالي (45%) من ذلك النمو تركز في المدارس المشتركة أساسي/ ثانوي ، تلا ذلك التوسع في مدارس التعليم الأساسي ثم الثانوي، وذلك على الرغم من التوجه الحكومي المستهدف إلى فصل المراحل الدراسية في مدارس مستقلة.

2- وصل معدل النمو لمدارس التعليم الأساسي ، وأساسي/ ثانوي ، والثانوي في الريف إلى (17.73،12.22،7.39%) على التوالي ، بينما وصل ذلك المعدل في الحضر إلى (1.26،18.40،20.73%) ، ويبدو من ذلك تراجع عدد المدارس الخاصة بالتعليم الثانوي في الحضر ويحتمل أن السبب في ذلك يرجع لتحويل بعض المدارس الثانوية إلى مدارس مشتركة أساسي/ ثانوي .

3- على الرغم من أن توجهات وزارة التربية والتعليم تقوم على تخفيض عدد المدارس المشتركة إلاَّ إن واقع مؤشرات الجدول يبين أن معدل نمو المدارس المشتركة أساسي/ ثانوي تصاعد قياساً بالمدارس المستقلة خلال الفترة التي شملها الجدول وعلى مستوى الريف والحضر.

4- تشير بيانات إحصائية أخرى ذات صلة بمدارس التعليم العام المشمولة في الجدول السابق إلى أن توزيع المدارس حسب الفترة شمل (13.02،2.39،84.59%) للفترتين وصباحية مسائية على الترتيب عام 2004/2003م ثم (11.08،1.81،87.11) عام 2008/2007م على التوالي ، وذلك يشير إلى مدى التحسن في عدد المدارس ذات الفترة الصباحية فقط ، وتراجع نسب المدارس التي تعمل لفترتين صباحية

ومسائية أو الفترة المسائية.

5- شهدت الفترة التي شملها الجدول تغيراً ملحوظاً في عدد مدارس البنين أو البنات أو المدارس المختلطة على مستوى الجمهورية فقد وصلت النسبة في 2004/2003م إلى (84.20،6.35،9.45%) على التوالي بينما في عام 2008/2007م (86.02،6.49،7.50%) وذلك يشير إلى تراجع عدد المدارس الخاصة بالذكور وزيادة المدارس الخاصة بالإناث أو المدارس المختلطة ، وتتقارب نسب ذلك التوزيع على مستوى الريف والحضر أيضاً.

6- شكلت المباني المدرسية (مبنى مدرسي ، سكن مستقل ، عمارة ، شقة) حوالي (92.40%) من مدارس الجمهورية في 2005/2004م وتوزعت باقي النسبة (3.75%) مبان مؤقتة (صندقة ، خيمة ، عشة) و(3.84%) مدرسة بدون مبني (مسجد ، في العراء، جرف ، حيد)، ووصلت تلك النسبة إلى (94.86%) في 2008/2007م صاحب ذلك تراجع نسبة المدارس بمباني مؤقتة (2.13%) وبدون مبنى إلى (3.02%) ، كما ارتفعت عدد الغرف الدراسية خلال الفترة نفسها من(116556) إلى (157354) وبنسبة (35%) تقريباً ، موزعة على غرف(دراسية ، إدارة ، مكتبات ، معامل ، نشاط ، حاسب، ورش وصالات ...الخ)

7- تشير بيانات كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م إلى أن عدد المدارس(حكومي/خاص) وصل إلى (15661) مدرسة بزيادة (371) مدرسة عن عام 2008م، منها (1040) مدرسة إناث و(1160) للذكور وبقية المدارس مختلطة ،منها (75.45%) مدارس تعليم أساسي ، وبإجمالي (117513) غرفة دراسية و(151935) شعبة .

لقد شهد المبني المدرسي تحولات عامة خلال السنوات الأخيرة قياساً بالفترة التي سبق الإشارة إليها ويمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (10) مؤشرات المبنى المدرسي في الجمهورية اليمنية للعام 2013/2012م

المحافظة	عدد المدارس				عدد الغرف				عدد الشعب		
	ذكور	إناث	مختلط	إجمالي	أساسي	أساسي / ثانوي	ثانوي	إجمالي	أساسي	ثانوي	إجمالي
إب	64	87	1419	1570	8167	6216	130	14513	15050	1767	16817
أبين	47	35	379	461	2853	352	246	3451	3610	385	3995
أمانة العاصمة	84	64	603	751	6391	6600	150	13141	12263	1977	14240
البيضاء	85	71	424	580	2822	1173	59	4054	4552	365	4917
تعـز	75	73	1430	1578	6941	9927	135	17003	17131	2832	19963
الجوف	20	21	384	425	1314	860	0	2174	2848	313	3161
حجـه	56	71	1316	1443	5993	2442	133	8568	10129	917	11046
الحديدة	212	173	987	1372	7327	2857	128	10312	12201	984	13185
حضرموت	145	118	554	817	6923	382	705	8010	7553	889	8442
ذمار	19	23	1286	1328	5390	3208	60	8658	10708	982	11690
شبوة	87	63	428	578	2985	975	172	4132	4371	420	4791

صعده	147	85	24	463	695	2922	1330	44	4296	5317	380	5697
صنعاء	26	26	35	1180	1232	4489	4041	35	8565	10015	1152	11167
عـدن	38	24	384	122	184	1854	653	384	2891	3005	560	3565
لحـج	84	77	209	522	683	3222	2147	209	5578	6232	826	7058
مأرب	28	27	14	400	455	1550	1024	14	2588	3112	356	3468
المحويت	37	44	41	508	589	1944	1593	41	3578	4501	546	5047
المهرة	13	15	43	102	130	634	253	43	930	736	102	838
عمران	62	82	61	971	1115	4643	2648	61	7352	8439	816	9255
الضالع	27	29	220	402	458	2503	1191	220	3914	4045	557	4602
ريمة	11	13	0	444	468	1680	1001	0	2681	3437	299	3736
الإجمالي	1367	1221	2969	14324	16912	82547	50873	2969	136389	149255	17425	166680

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1- أن نسبة عدد المدارس المختلطة ما زال كبيراً حيث يساوي (84.9%) وتلك الإشكالية تؤثر بصورة مباشرة على العملية التعليمية ، حيث تلجأ المدارس المختلطة غالبا للعمل فترتين صباحية ومسائية وهذا يؤثر في الوقت المتاح لاستكمال العملية التعليمية ، وهناك مشكلات أخرى عديدة تنجم عن المدارس المختلطة.

2- أدنى عدد من المدارس هي مدارس الإناث وتمثل فقط (7.22%) فقط من إجمالي المدارس وهذا يؤثر بصورة مباشرة في فرص الإناث في الالتحاق بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية.

3- يصل عدد الغرف إلى (136389) غرفة بينما الشعب إلى (166680) شعبة وذلك يشير إلى الاستخدام المتعدد للغرفة الواحدة سواء لاستخدامها في التدريس لأكثر من مجموعة دراسية أو لاستخدامها لمهام إدارية وفنية ، والعجز في عدد الغرف يؤثر سلباً في العملية التعليمية وجودتها.

- **مشكلات التعليم العام** : تتعدد المشكلات التي تواجه التعليم العام ومن أبرزها ما يلي :

1- **معدلات التسرب في مرحلة التعليم الأساسي بصورة خاصة:** والتي وصلت إلى (11.08%) من الطلاب الملتحقين في العام الدراسي 2008/2007م على مستوى الجمهورية ، بل إنها ترتفع في بعض الصفوف الدراسية لتصل في الصف التاسع إلى (18.06%) ، كما تباينت معدلات الرسوب على مستوى الذكور والإناث ، حيث وصلت نسبة تسرب الإناث في الصف الأول الأساسي إلى (18.33%) ، وللذكور في الصف التاسع أساسي إلى (19.52%)، كما ترتفع معدلات التسرب على مستوى المحافظات إلى معدلات عالية ومن ذلك وصول معدلات التسرب في محافظة عمران إلى (20.61%) بشكل عام

و(23.99%) للإناث ،(18.36%) للذكور، ويرجع التسرب لعدد من الأسباب منها ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للأسر ، ومنها ما يتصل بسوء إدارة العملية التعليمية في المدارس بداية بتعرض الطلاب لأشكال مختلفة من العقاب الجسدي والنفسي ، إضافة إلى افتقار النظام التعليمي في اليمن للحوافز والمعززات التي تشجع الأطفال على حب المدرسة والتعليم .

2- **المعلمون والإدارة والتوجيه والإشراف التربوي :** يواجه التعليم العام مشكلات عديدة تتعلق بقوة العمل سواء في الإدارة أو التدريس وأبرز تلك المشكلات تدني المستوى العلمي للعاملين في مجال التعليم حيث ترتفع نسبة المسهمين في الجدول المدرسي بمؤهل ثانوي وأقل إلى إكثر من (50%) ، ومن المشكلات الأخرى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة حيث يعمل حوالي (65%) من المعلمين دون النصاب القانوني ، ومن المشكلات الأخرى أن حوالي (23%) من مدارس الجمهورية ما زالت تعمل دون مدير مدرسة ، مع ندرة في مدارء المدارس المؤهلين في نسبة ال(77%) من المدارس المغطاة بالمدراء، ومن المشكلات الأخرى تفتقد مدارس التعليم العام أيضاً إلى طاقم من الموجهين والمشرفين التربويين المؤهلين، بل إن التوجيه والإشراف المدرسي أصبح ملاذاً آمناً لغير المؤهلين والملتزمين بالدوام المدرسي من العاملين في قطاع التعليم العام في العديد من محافظات الجمهورية وخاصة في المناطق الريفية .

3- **المبنى المدرسي** : ما زال حوالي (6%) من طلاب الجمهورية يدرسون في مبانٍ مؤقتة (صندقة ، خيمة ، عشة) أو بدون مبنى (مسجد ، في العراء، جرف ، حيد) ،كما تفتقر كثير من المباني المدرسية القائمة لغرف خاصة بالخدمات التعليمية مثل غرف المعامل والأنشطة، كما تفتقد غالبية المدارس إلى الصيانة الدورية للتجهيزات التي تتعرض للتلف مثل الشبابيك والأبواب ودورات المياه والإنارة وطلاء الجدران ، ولكل ما سبق دون شك آثاره السلبية في نجاح العملية التعليمية.

4- **التجهيزات المدرسية:** تشكل الكتب والمعامل والكراسي والطاولات والسبورات والوسائل التعليمية والحواسيب عناصر مهمة تؤثر بشكل مباشر في جودة التعليم ، وعلى الرغم من أن وزارة التربية والتعليم تسعى جاهدة لتوفير غالبية تلك المتطلبات ، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى قصور كبير في تلبية احتياجات المدارس من تلك المتطلبات ،ويحتمل أن القصور في ذلك يرجع لعدد من الأسباب الفنية والإدارية والمالية التي لا تواكب الزيادة الكبيرة للطلاب والطالبات من عام إلى آخر.

ج- **التعليم الفني والتدريب المهني :**

عدت سياسات واستراتيجيات التنمية بأن التعليم الفني والتدريب المهني من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية لتلبية احتياجات المجتمع في المجالات كافة. وقد تضمنت الرؤية الإستراتيجية لليمن لعام 2025م والخطط الخمسية الأولى والثانية ، وإستراتيجية التخفيف من الفقر أهدافاً كمية للقطاع ، وأكدت على رفده بموارد كافية تساعده على تأهيل قوى عاملة مدربة. وتبرز الجهود التي بذلت في الاهتمام بالجانب الإداري والمؤسسي من خلال إنشاء وزارة العمل والتدريب المهني في أول حكومة بعد الوحدة ، تلاها إنشاء المؤسسة العامة للتدريب المهني. وفي عام 1995م أنشئ صندوق التدريب المهني والتقني ، وتم تشكيل أول مجلس للتدريب المهني والتقني في العام نفسه والذي يختص باقتراح السياسات والخطط اللازمة للتطوير ، وأنشئت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني

عام2001م ، والتي حدد لها مهام واسعة أبرزها رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني ، وإيجاد توازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي ، إضافة إلى إعداد وتطبيق إستراتيجية الوصول إلى استيعاب (12%) من مخرجات التعليم الأساسي لصالح التعليم الفني بحلول عام 2012م. وقد توسعت خارطة التعليم الفني لتشمل (15) محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة ، وازدادت مؤسسات التدريب من (6) في عام 1990م إلى (59) في عام 2004م وإلى (67) عام 2008م ، كما تخرج من المعاهد التقنية المهنية (12114) طالباً وطالبة عام 2008م ، مقارنة ب (4046) طالباً في عام 2004م و(708) في عام 1990م، وبدأ تنفيذ برامج التدريب التعاوني منذ عام 1996م لتوسيع نشاط التدريب الفني والمهني في المحافظات ، حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج (932) متدرباً في عام 2004م مقابل (41) متدرباً في بداية تنفيذ البرنامج ، كما استحدث برنامج التعليم والتدريب المستمر ابتداء من عام 1994م ، وبلغ إجمالي دوراته المنفذة (1169) دورة حتى استفاد منها (26537) متدرباً ، وقد بلغ إجمالي الإنفاق السنوي من الموازنة العامة على بناء منشآت التدريب الفني والمهني حوالي خمسة مليارات ريال ، يقابلها أكثر من أربعة مليارات ريال تكاليف تجهيزها ، وحصلت اليمن على دعم فني ومالي أجنبي لمشاريع تطوير التدريب الفني والمهني ، إذ يقدر إجمالي التمويل الأجنبي المتاح أكثر من(70) مليون دولار، بهدف التوسع في بناء المعاهد الفنية والتقنية، وفتح تخصصات جديدة مثل الفندقة والسياحة، والنفط والغاز وتأهيل المرأة.[6]

ولقد أولت الدولة عناية خاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال إنشاء المؤسسات والهيئات التي تتولى مهمة تخطيط وتوجيه وتنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب المهني ،. كما تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني(الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م ، الجزء الثاني ، 2001م ، ص225) ، ويخضع الإشراف على التعليم الفني والمهني والتقني لعدة جهات تشمل (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني – وزارة الشئون الاجتماعية والعمل– وزارة الثقافة – وزارة الخدمة المدنية – وزارة الصحة وغيرها) وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(10) توزيع مرافق التعليم الفني والتدريب المهني بحسب الجهة الإشرافية لعام2008م

الجهة	المراحل	عدد المعاهد	الالتحاق	التخرج	هيئة التدريس
وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	سنتين بعد الأساسي	62	6349	1594	2469
	ثلاث سنوات بعد الأساسي		4783	1120	
	سنتين بعد الثانوي (المعاهد التقنية)		9530	2977	
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة والمكفوفين	3	318	------	-------
وزارة الثقافة	معهد الفنون الجميلة	1	77	-----	32
وزارة الخدمة المدنية	المعهد الوطني للعلوم الإدارية	6	7744	3093	182
الإجمالي	حكومي	94	38100	10761	3359
	أهلي	16	4162	1353	597
	الإجمالي العام	110	42262	10898	3956

المصدر: الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله –أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 25.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ – يخضع التعليم الفني والتدريب المهني لخمس جهات إشرافية حكومية وجهات أخرى أهلية ، تقدم خدماتها لخريجي المرحلتين الأساسية والثانوية في المجالات (الكهربائية–الإلكترونية –الميكانيكية – الهندسية –الفنية –الصحية –الزراعية–التجارية – السياحية– تجميل – بيطرة وغيرها) شاملة حوالي (65) تخصصاً ، وتتواجد مرافق التعليم الفني والتدريب المهني في ست عشرة محافظة فقط من محافظات الجمهورية وهي(إب ـ أبين ـ الأمانة ـ تعز ـ حجة ـ الحديدة ـ حضرموت ـ ذمار ـ ريمة ـ صنعاء ـ الضالع ـ عدن ـ عمران ـ لحج ـ مأرب ـ المحويت) بينما ما زالت محافظات(الجوف ـ صعدة ـ شبوة ـ المهرة ـ البيضاء) خالية من أي شكل من أشكال التعليم الفني والمهني .

ب –تمثل المعاهد الصحية أحد أشكال التعليم الذي يؤهل العاملين في الخدمات الطبية المساعدة وتشرف عليها وزارة الصحة، وقد وصل عدد المعاهد الصحية في عام 2009م (20) معهداً موزعة على مختلف محافظات الجمهورية باستثناء محافظات (الجوف ـ شبوة ـ ريمة) وعدد الطلاب (6039) منهم (2326) طالبة.

ج – تشكل كليات المجتمع صورة من صور التعليم العالي الخاضع لإشراف وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، وتنتشر في أربع محافظات هي(صنعاء/ سنحان ، عدن ، حجة/عبس ، حضرموت/سيئون) وبعدد (4430) طالباً وطالبة في 2008م ، و(4932) طالباً وطالبة في 2009م منهم (1021) طالبة ، موزعين على (27) تخصصاً.

د – تشير بيانات الجدول إلى تعدد الجهات التي تشرف على التعليم الفني والتدريب المهني سواء

الجهات الحكومية أو القطاع الخاص ، والمفترض في مثل هذه الحالة وجود نوع من الإشراف أو التنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، كونها الجهة الأولى المعنية بهذا النوع من التعليم.

جدول (11) توزيع العاملين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني 2008م

المؤهل	ذكور	إناث	الإجمالي
دكتوراه	26	0	26
ماجستير	96	25	121
بكالوريوس	1029	294	1323
دبلوم تقني	673	53	726
ثانوية مهني	144	3	147
ثانوية عامة	34	11	45
دبلوم مهني	211	3	214
إعدادية	6	5	11
ابتدائية	23	0	23
بدون مؤهلات	0	8	8
الإجمالي	2242	402	2644

المصدر: الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله –أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 44.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

هـ –تشير بيانات الجدول السابق إلى إشكالية تدني المؤهلات الدراسية لنسبة كبيرة من العاملين في مجال التعليم الفني والمهني والتقني ، ولذلك عواقبه الخطيرة على نوعية لمخرجات التعليم الفني.

و – ارتفع عدد العاملين من مجالات التعليم الفني والتدريب المهني الذي يشمل المعاهد التدريبية والتقنية والصحية وكليات المجتمع من(2644) فرداً عام 2008م إلى (3316) فرداً عام 2009م موزعين على (2634) ذكوراً و(682) أنثى ، منهم (73.6%) في المعاهد التدريبية والتقنية و(19.3%) في المعاهد الصحية ، وبقية النسبة في كليات المجتمع .

لقد حدثت تحولات مهمة في مسار التعليم الفني والتدريب المهني تجسد في بروز عدة مجالات يمكن الإشارة إليها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (12) يوضح مؤشرات عن التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن للعام 2013م

المحافظة	دبلوم مهني سنتان		دبلوم تقني سنتان		ثانوية ثلاث سنوات		المعاهد الصحية	
	عدد المعاهد	عدد الطلاب	عدد المعاهد	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعاهد	عدد الطلاب
إب	5	817	4	513	3	178	1	431
أبين	3	174	2	70	1	57	1	...
أمانة العاصمة	5	1,554	10	3,192	7	1,049	1	517
البيضاء	0	0	2	161	0	0	1	...
تعـز	5	1,383	10	5,518	7	867	1	670
الجوف	0	0	1	61	0	0	–	–
حجـه	3	313	3	562	1	18	1	178
الحديدة	2	1,086	0	229	5	555	1	450
حضرموت	2	614	2	838	3	402	2	...*
ذمار	2	496	2	1,037	3	262	1	348
شبوة	0	0	0	0	0	0	1	189
صعـده	0	0	1	109	0	0	1	174
صنعاء*	0	0	0	0	0	0	2	2408
عـدن	2	858	4	1,373	1	96	1	...
لحـج	1	237	1	292	2	113	1	77
مأرب	1	36	0	0	0	0	1	84
المحويت	1	178	1	295	0	0	1	147
المهرة	0	0	1	125	0	0	1	208
عمران	2	153	3	490	1	66	1	180
الضالع	1	74	1	221	0	22	–	–
	35	7973	48	15086	34	3685	20	6061

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545) *لا توجد بيانات

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1- أن تواجد المعاهد الفنية والتقنية ما زال محدوداً وخاصة في المحافظات الكبيرة كمحافظة حضرموت ، بل إن محافظات أخرى كمحافظة ريمة لا يوجد بها أي معهد مهني أو تقني على الرغم من الكثافة السكانية العالية فيها.

2- وصل إجمالي عدد الطلاب في المعاهد الفنية والتقنية والمعهد الصحي (32805) طلاب وطالبات وهذا العدد لا يتناسب مطلقاً مع الحجم السكاني للفئة المقابلة للمرحلة الثانوية ولامع طلاب المرحلة الثانوية في القسمين العلمي والأدبي ولامع متطلبات سوق العمل من المهن الوسطية التي تعدها مثل هذه المعاهد.

3- على الرغم من الموازنات الكبيرة لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني والدعم الدولي لهذا القطاع ، إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب ، وذلك يعني أن إهداراً في الموارد المالية غير مقبول يعانيه هذا القطاع.

إذا كان التدريب المهني والتقني المقابل للتعليم الثانوي يمثل شكلاً من أشكال التعليم الذي تسعى الدولة من خلاله لسد العجز في المهن الفنية والتقنية الوسطية ، فإن شكلاً آخر من التعليم المهني نبينه من الجدول الآتي:

جدول رقم(13)التخصصات المهنية والتقنية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية عام2013/2011م

التخصص	2012 /2011			2013 /2012		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السنة التمهيدية	838	249	1087	970	316	1286
تكنولوجيا هندسة الكمبيوتر والإليكترونيات	316	23	339	357	38	395
تكنولوجيا الإنترنت	101	25	126	114	27	141
إدارة المشروعات الصغيرة	77	39	116	76	43	119
تكنولوجيا التصميم الجرافيكي والوسائط الإعلامية	104	96	200	111	103	214
تصميم الوسائط المتعددة	16	10	26	47	24	71
برمجة حاسوب	459	175	634	561	207	768
تكنولوجيا المعلومات	401	118	519	706	193	899
تسويق وإعلان	176	49	225	185	57	242
المحاسبة	621	191	812	794	238	1032
علوم صحية (تمريض)	194	178	372	220	219	439
المختبرات	351	111	462	424	132	556
تخدير	25	3	28	8	3	11
هندسة معدات طبية	65	6	71	76	10	86
تصميم أزياء	0	84	84	0	93	93

هندسة التبريد والتكييف والتدفئة	196	0	196	227	0	227
هندسة السيارات	144	0	144	153	0	153
نظم معلومات	34	8	42	0	0	0
هندسه إنشائية	158	6	164	145	9	154
فندقه وسياحة	18	7	25	25	9	34
هندسة ديكور	22	19	41	22	28	50
إدارة أعمال	70	39	109	100	42	142
التعليم التقني العالي	0	0	0	0	0	0
إدارة جودة	25	26	51	38	34	72
تنسيق وتصميم حدائق	8	8	16	12	12	24
تجارة إلكترونية	73	0	73	120	0	120
هندسة شبكات الحاسوب	0	0	0	0	0	0
علوم إدارية	129	29	158	192	61	253
إدارة مشاريع ريفية	21	13	34	8	19	27
إدارة تسويق	129	45	174	108	70	178
صيدله	.	.	.	64	9	73
الإجمالي	4771	1557	6328	5863	1996	7859

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- يتواجد في كليات المجتمع أكثر من ثلاثين تخصصاً تقنياً ومهنياً ، ولكن المؤسف محدودية القبول في بعض التخصصات المهمة والتي سجلت (صفر) مثل.

2- ما زالت أعداد الإناث محدودة قياساً بعدد الذكور وخاصة في الأقسام التي تناسب مهنياً كلا النوعين.

3- يبدو أن تفاوتاً كبيراً في الإقبال على بعض الأقسام ومحدودية الإقبال في أقسام أخرى ، فمثلاً تجاوز الإقبال الألف طالب وطالبة في المحاسبة التي توجد في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة مساقات لها بينما يصل عد الطلاب في التخدير مثلاً إلى(11طالباً وطالبة).

4- هناك تخصصات أخرى لم يشملها الجدول معتمدة تشمل حاسوب وإدارة مكاتب وسكرتارية ، وذلك لعدم وجود بيانات عنها.

لقد سعت الحكومات اليمنية المتعاقبة إلى نشر كليات المجتمع على مستوى محافظات الجمهورية ، ولكن ما أنشيء فعلاً منها يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(14) توزيع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية للأعوام 2013/2011م

الكلية	الطلاب2012/2011م		الطلاب2013/2012م	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صنعاء	1,288	447	1,039	453
عدن	1,332	370	1,340	428
حجة	1,131	411	1,315	485
المحويت	130	55	205	77
عمران	180	36	536	80
حضرموت	412	94	426	50
اب	298	144	232	140
المعافر	0	0	0	0
اللحيه	0	0	108	51
سنحان	0	0	610	150
الشحر	0	0	52	82
الإجمالي	4,771	1,557	5,863	1,996

المصدر: الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- تشكل كليات المجتمع شكلاً من أشكال التعليم الفني والمهني الذي قوى العمل للمهن المساعدة ، ومن ثم تحتاج دولة مثل اليمن بمساحتها وسكانها وأنشطتها التنموي إلى توسعة الكليات الحالية أو إضافة كليات أخرى.

2- يلاحظ أن عدد طلاب كليات المجتمع عام 2013م وصل إلى (7859) طالباً وطالبة فقط منهم (25.4%) فقط من الإناث.

3- وصلت الزيادة في عدد الطلاب والطالبات خلال العامين المشمولة في الجدول(1531) طالباً وطالبة على مستوى الجمهورية ، وذلك لا يتوافق مع الزيادة العددية لخريجي المرحلة الثانوية ولا يتوافق مع زيادة الطلب من قبل خريجي الثانوية على تخصصات كليات المجتمع.

أخيراً تشير البيانات السابقة إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني يظل دون المستوى المنشود لأنه يعاني من قيود وعوائق عدة تحول دون نموه وتطوره أفقياً ورأسياً ، بل وتحد من إسهامه في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم تلك القيود آلاتي:

- العدد المحدود لمعاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني وتدني طاقتها الاستيعابية .
- نقص كادر التعليم الفني والتدريب المهني وضعف مستوى تأهيله .
- قصور التطبيقات العملية والتدريب الميداني مما يحصر برامج التعليم والتدريب في جوانبها النظرية ويضعف من مستوى المهارات والقدرات الفنية المكتسبة.

- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسسات وحدات الإنتاج في القطاع الخاص مما يؤدي إلى عدم تناسب برامج ومخرجات التعليم الفني والتدريب المهني مع متطلبات السوق
- عدم توفر مراكز أو فصول تعليم وتدريب خاصة بالإناث .
- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم الفني والتدريب المهني[7]

د- التعليم العالي :

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالي في اليمن يجد أن عدد الجامعات الحكومية كان مقتصراً على جامعتي صنعاء وعدن حتى عام 1990م، ثم شكل عقد التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين منعطفاً مهماً تمثل في افتتاح باقي الجامعات الحكومية ، ليصل عددها إلى (14) جامعة منها أربع جامعات تحت التأسيس ، إضافة إلى إسهام القطاع الخاص في مسيرة التعليم العالي بعدد (32) جامعة وكلية منها (7) تحت التأسيس ، ويمكن الإشارة إلى معدلات الالتحاق للجامعات الحكومية والخاصة الذي صدرت قرارات تأسيسها أخيراً ، وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال الجدول الآتي:

جدول (15) الزيادة العددية لطلاب الجامعات الحكومية بين عامي2002-2012م

اسم الجامعة	2002/2003	2004/2005	2006/2007	2011/2010	2012/2011
صنعاء	84693	81478	88615	73,263	72,693
عدن	22547	23819	28128	29,149	30,102
تعز	29208	25175	25729	25,440	25,794
الحديدة	15317	12705	14549	16,873	23,280
إب	9869	9335	9563	10,689	11,824
ذمار	13264	11734	13713	13,097	11,636
حضرموت	6452	6877	8260	11,826	12,448
عمران	ـــــ	ـــــ	ـــــ	22,983	18,180
البيضاء	ـــــ	ـــــ	ـــــ	2,371	2,159
حجة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	5,598
الإجمالي	181350	171123	188557	205,691	213,714
الطالبات %	25.56	26.8	28.96	31.63	31.53

المصدر:

1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص58.

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- شهدت الجامعات الحكومية زيادة في إجمالي عدد الطلاب خلال الفترة بين(2011-2012م) باستثناء بعض الجامعات مثل جامعتي صنعاء وتعز ، ويحتمل أن التَّراجع في بعض السنوات بالنسبة لجامعة صنعاء يرجع لفصل جامعة عمران وحجة عن صنعاء ، كما أن الصورة العامة تشير إلى تذبذب أعداد المقبولين في الجامعات الأخرى خلال الفترة نفسها.

ب- شهدت أعداد الطالبات زيادة تفوق نسبة الزيادة في عدد الطلاب خلال الفترة التي شملها الجدول ، واستمرار تزايد أعداد الطالبات على وجه الخصوص سيكون له أثر واضح في تعزيز مكانة المرأة وإسهامها في مجالات التنمية خلال السنوات القادمة .

ج- وصلت أعداد الطلاب في الجامعات الحكومية عام (2003م) إلى (181350) طالباً وطالبة ، وارتفعت عام 2012م لتصل إلى (213714) طالباً وطالبة منهم (67382) طالبة ، مضاف إليهم (1821) طالباً وطالبة دراسات عليا منهم (613 طالبة) ينتظمون في (111) كلية تطبيقية ونظرية، كما وصل عدد الخريجين عام 2012م إلى حوالي(26183) طالباً وطالبة منهم (10330) من الإناث، كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بما فيهم الموفدون(8019) منهم (1684) من عضوات هيئة التدريس.

د- شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في نسب الإناث بالجامعات الحكومية حيث تجاوزت النسبة(31%) خلال العامين الأخيرين وبزيادة حوالي (3%) عن السنوات السابقة، كما شهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد الملتحقين بالعلوم التطبيقية ، نتيجة توجيهات المجلس الأعلى للجامعات التي تشجع على القبول في الأقسام التطبيقية إضافة إلى تراجع فرص العمل ذات الصلة بالعلوم الإنسانية ،وكذا الآثار التي تركها التعليم الموازي على زيادة عدد طلاب الأقسام التطبيقية.

أما التعليم العالي الخاص فتضاعف أعداد الطلاب والطالبات فيه ، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول الآتي:

جدول (16) تطور التعليم العالي (الخاص) في اليمن خلال الفترة بين 2002-2012م

اسم الجامعة	/2003	/2004 2003	2005	2006	2007	/2010 2011	/2011 2012
	2002		2004/	2005/	2006/		
جامعة العلوم والتكنولوجيا	3901	4525	5365	5905	17615	19,986	13,701
الجامعة اليمنية	1943	1938	3028	3028	5634	8,057	8,929
الجامعة الوطنية	2360	1809	8203	6353	7043	4,410	9,808
جامعة العلوم التطبيقية	1711	2154	1874	1244	2209	****	****
جامعة الملكة أروى	700	891	739	739	1261	2,530	1,779
جامعة سبأ	677	972	4062	3204	4264	6,225	3,746
جامعة الأحقاف	648	639	785	820	963	1,613	1,119
جامعة الإيمان	-	4126	4232	3647	4140	5,685	3,328
جامعة دار العلوم الشرعية	-	-	1118	1118	1180	1,014	920

جامعة الأندلس	–	–	453	453	638	1,640	1,880
جامعة المستقبل	–	–	–	176	409	2,554	2,164
جامعة العلوم الحديثة	–	–	–	131	95	1,889	2,631
الجامعة اللبنانية الدولية	–	–	–	–	109	684	676
جامعة أزال للعلوم والتكنولوجيا	_	_	_	_	_	601	725
الجامعة العربية للعلوم والتقنية	_	_	_	_	_	603	745
الجامعة اليمنية الأردنية	–	–	–	–	–	1,208	1,319
جامعة الناصر للعلوم الطبية	–	–	–	–	–	361	625
جامعة اليمن	–	–	–	–	–	783	1,113
جامعة دار السلام	–	–	–	–	–	847	1,400
الحكمة	–	–	–	–	–	284	941
تونك الماليزية	–	–	–	–	–	214	323
ابن خلدون	–	–	–	–	–	42	39
ابن سيناء الدولية	–	–	–	–	–	520	****
الكلية العليا للقرآن الكريم	–	–	–	–	–	960	1,244
كلية العلوم الإسلامية والتطبيقية	–	–	–	–	–	654	****
الإجمالي	11940	17054	29859	26818	45560	63,364	59,155
الطالبات%	20.44	23.94	21.94	22.95	26.31	25.07	24.36

المصدر:

1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله –أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص60

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م ،وكتاب الإحصاء لعام2013م، موقع الجهاز الإلكتروني(id=545&http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic) .

**** لا توجد بيانات .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

أ- شهد التعليم العالي الخاص تضاعف أعداد الطلاب والطالبات بشكل غير مسبوق بعد عام 2006م ، حيث زاد عدد الطلاب والطالبات من (26818) عام 2006/2005م إلى (63364) عام 2011/2010م ثم تراجع قليلاً فوصل 2012م إلى(59155) طالباً وطالبة ينتظمون في (82) كلية نظرية وتطبيقية ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب في مقدمتها التوسع الكمي والنوعي للجامعات الخاصة، ولكن التراجع عام 2012 م قد يكون بسبب

الارتفاع في رسوم الجامعات الخاصة في العامين الماضيين.

ب- تسهم الجامعات الخاصة في توفير فرص العمل لحملة الشهادات العليا حيث يعمل بها(2018) عضو هيئة تدريس منهم (215) من الإناث، كما قدمت الجامعات الخاصة عام 2012م (7199) خريج منهم (2219) خريجة في التخصصات المختلفة.

ت- شهدت الفترة المشمولة في الجدول تزايداً ملحوظاً لمعدل الإناث وصل إلى حوالي (25.7%) ، ويمثل ذلك جانباً إيجابياً يعزز من إتاحة فرص التعليم العالي للإناث في مختلف مجالات التعليم.

ث- إذا كانت الفترة السابقة شهدت توسعاً ملحوظاً في مجال التعليم العالي الخاص ، إلاّ أن الفترة نفسها شهدت أيضا تراجعاً ملحوظاً في مستوى الأداء الأكاديمي لغالبية تلك الجامعات ، مما دفع وزارة التعليم العالي إلى فرض عقوبات على العديد من الجامعات والكليات الخاصة التي لا تلتزم بمعايير الجودة المقرة في قانون التعليم العالي للجامعات الخاصة.

ج- يمثل الجدول السابق بيانات لعدد (25) جامعة خاصة حتى عام 2012م وهي الجامعات التي توفرت بيانات تفصيلية عنها ، إلا أن هناك جامعات أخرى تحت التأسيس لم يشملها الجدول لأنها غير قانونية حتى كتابة هذه الدراسة .

هـ - معاهد التعليم العالي الحكومية :

تشير البيانات الإحصائية في الجمهورية اليمنية أن أشكالاً أخرى من التعليم العالي تتمثل في ثلاثة معاهد حكومية هي(المعهد العالي للقضاء، المعهد العالي للتوجيه والإرشاد ، المعهد العالي للتربية البدنية)يدرس فيها (834) طالباً منهم(187) طالب دراسات عليا في المعهد العالي للقضاء ، ومعهدان أهليان هما رباط تريم ودار المصطفى (حضرموت) يدرس فيهما (820) طالباً ، وقد وصل إجمالي الخريجين من المعاهد العليا حكومي وأهلي(325) طالباً .

و- الإيفاد الخارجي:

يشكل الإيفاد الخارجي جانباً من التعليم العالي ، ومما يلاحظ على هذا القطاع أنه يعاني من إشكالية الابتعاث في تخصصات غالبيتها موجودة في الجامعات الحكومية في الداخل ، وكذا تزايد عدد المبتعثين من سنة إلى أخرى ، حيث ارتفع عدد الموفدين من (6549) طالباً وطالبة 2003/2002 إلى (9392) 2008/2007م موزعين إلى(5112) دراسات جامعية و(4280) دراسات عليا(دبلوم، ماجستير، دكتوراه) يتبعون جهات إشرافية تشمل وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية وجهات أخرى مثل وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، وزارة الصحة العامة والسكان ، وزارة الشباب والرياضة ، وزارة الثقافة ،وزارة الداخلية ، ثم المعهد الوطني للعلوم الإدارية وكليات المجتمع في صنعاء وعدن وعبس وسيئون ، وبإنفاق للعام نفسه وصل (65.7) مليون دولار، وبمعدل إنفاق لكل طالب (6993) دولاراً مقابل (599) دولاراً تكلفة للطالب الدارس في داخل الوطن. ، كما تشير بيانات مارس2009م إلى أن عدد المبتعثين على نفقة التعليم العالي فقط وصل إلى (7220) طالباً وطالبة موزعين إلى (5875) علوماً تطبيقية و(1345) علوماً إنسانية، وإذا كانت المؤشرات السابقة تبين الإيفاد الرسمي على حساب الحكومة فإن جوانب أخرى من الدراسة في الخارج لا توجد لها مؤشرات إحصائية دقيقة تأتي تحت بند النفقة الخاصة والتي يحصل الدارسون فيها على تمويل عائلي أو من بعض الجمعيات الخيرية أو بعض رجال الأعمال .

على الرغم من التوسع الكبير في مرحلة التعليم

العالي، إلاَّ أن إجمالي عدد طلاب هذه المرحلة ما زال يغطي حوالي (9.4%) فقط من مجموع سكان الفئة العمرية (20-24) سنة.[8]

ز- أعضاء هيئة التدريس :

يشكل أعضاء هيئة التدريس جانباً مهماً في العملية التعليمية بالتعليم العالي ، فبقدر تأهيلهم ومناسبة عددهم لعدد الدارسين ووضعهم الوظيفي والمعيشي يمكننا تصور مستوى التعليم العالي في أي بلد ، وبالنسبة للجمهورية اليمنية فقد شهدت السنوات الماضية تصاعد أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات الحكومية والخاصة وذلك كما يلي:

جدول (17)الزيادة العددية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة 2002- 2012م

الجامعة	2003/2002			2007/2006			2009/2008			2012/2011		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	1334	222	1556	1605	308	1913	1459	294	1753	1,711	468	2,179
عدن	1186	281	1467	1054	293	1347	1397	351	1748	1,727	503	2,230
تعز	239	60	299	484	135	619	353	81	434	585	245	830
الحديدة	219	39	258	422	76	498	459	95	554	520	131	651
ذمار	193	19	212	501	51	552	1490	120	1610	586	96	682
إب	209	26	235	268	83	351	266	30	296	301	36	337
حضرموت	343	47	390	459	144	603	432	80	512	616	159	775
عمران	-	-	-	-	-	-	139	6	145	104	15	119
البيضاء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	115	13	128
حجة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	70	18	88
إجمالي	3723	694	4417	4793	1090	5883	5995	1057	7052	6,35	1,684	8,019
الجامعات الخاصة	-	-	-	1628	172	1800	1687	180	1867	1803*	215	2018

المصدر: 1- الجمهورية اليمنية ،رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ،مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 71.

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2009م ،2013، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

*2011/2010 م لعدم وجود بيانات 2012/2011م.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- وصل عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة عام 2012م إلى (10037) في الجامعات الحكومية (8019) منهم(339) وبنسبة(3.38%)غير يمنيين ، وقد انخفضت نسبة عير اليمنيين إلى هذه النسبة بعد إن كانت في

2009م حوالي(11%)، وقد زاد عدد أعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعات اليمنية الحكومية خلال الفترة 2003/2002إلى2012/2011م بواقع (215.4%) وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة إلا أن الجامعات الحكومية ما زالت تعاني من عجز كبير في أعضاء هيئة التدريس نتيجة نسب الغياب العالية في بعض الجامعات أو عقود العمل في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، مع وجود إشكالية حتى الآن تتعلق بتنظيم عقود العمل في الخارج، فأغلب أعضاء هيئة التدريس من اليمنيين في الجامعات الخارجية يعملون دون مواقفه جامعاتهم اليمنية ومن ثم يحسبون في ضمن قوة العمل نظرياً وعملياً يتواجدون خارج الوطن ، وهذه إشكالية أثرت بصورة مباشرة في العملية التعليمية ببعض الجامعات الحكومية اليمنية.

2- تصل نسبة عضوات هيئة التدريس اليمنيات(21.16%) من جملة أعضاء هيئة التدريس اليمنيين ومساعديهم بالجامعات الحكومية، أما في الجامعات الخاصة فتمثل نسبتهن(10.65%) فقط.

3- يبين الجدول تراجع عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء عام 2009/2008م ، ويرجع السبب في ذلك إلى إنشاء جامعة عمران التي كانت تتبع مع كلياتها في المحافظات الأخرى جامعة صنعاء، ولكن العدد عاود الزيادة نتيجة التعيينات الجماعية الأخيرة وخاصة لأوائل الجامعة، والحال كذلك في بعض الجامعات الأخرى مثل عمران يعود التراجع في عدد أعضاء هيئة التدريس لإنشاء جامعة حجة التي كانت قبل ذلك جزء منها، أما السياق العام فيتمثل بالزيادة السنوية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وبصورة غير مسبوقة.

ح- أهم مشكلات التعليم العالي في اليمن:

يعاني التعليم العالي العديد من المشكلات ، منها ما يتصل بالجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية ، وتجهيزات البنية التحتية من مبانٍ ومعامل ومرافق أنشطة ، ولصعوبة سرد كل تلك المشكلات في هذه الورقة البحثية سوف نشير إلى بعضها كما يلي :

1- شهدت الجامعات الحكومية والخاصة توسعاً غير مسبوق منذ عقد التسعينيات وذلك من جامعتين فقط إلى (46) جامعة بعضها ما زالت تحت التأسيس ، إلا أنه ومما يؤسف له أن ذلك التوسع يفتقد إلى مبادئ التخطيط العلمي ، حيث جاء نتيجة ضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية ، دفعت بالحكومة لاتخاذ قرارات إنشاء كليات وجامعات في العديد من محافظات الجمهورية تفتقد لأبسط شروط ومقومات التعليم العالي ، بل إن الجامعات العتيقة مثل جامعة صنعاء ما زالت بعض أقسامها تعتمد في التدريس على معيدين يقومون بتدريس زملاء لهم في المستوى الرابع لا يفصلهم عنهم سوى عام دراسي واحد .

2- تفتقر العديد من المنشآت الجامعية الحكومية والخاصة إلى التجهيزات الضرورية الملائمة للتعليم العالي مثل القاعات الدراسية المناسبة وتجهيزات المعامل العلمية ، ومرافق الأنشطة الرياضية والاجتماعية وغير ذلك.

3- على الرغم من وجود العشرات من المراكز البحثية في الجامعات ، إلا أن أثر أغلبها موسمي ومرتبط بفعاليات علمية محدودة ، غالباً ممولة من بعض المنظمات الدولية ، ومن ثم تفتقد إلى التأثيرات التي أنشئت من أجلها والمتعلقة بخدمة المجتمع ، بل إنها أصبحت بؤرة للبطالة المقنعة .

ثالثاً: التمويل والإنفاق :

لقد شهدت السنوات الماضية زيادة مستمرة في الإنفاق

على التعليم العام والعالي ، ويتم تمويل التعليم والتدريب في اليمن من خلال عدد من المصادر المحلية والدولية ، والإنفاق على التعليم علامة من علامات التنمية لأي بلد شريطة أن يكون هذا الإنفاق موجهاً لعناصر العملية التعليمية بشكل متوازن وبما يحقق معايير الجودة التعليمية والتربوية ، ولعدم وجود مؤشرات رسمية لحجم التمويل الخارجي سوف نكتفي بالتمويل المرصود في الموازنة العامة للدولة لعام 2008م وذلك كما يلي:

جدول رقم (18) يبين الإنفاق على التعليم في اليمن عام2008م

العام المالي	الإنفاق العام للدولة	الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب	نمو%	الإنفاق على التعليم العام	نمو%	الإنفاق على التعليم الفني والمهني	نمو%	الإنفاق على التعليم العالي	نمو%
2003	777,087	134,221	9.2	107,020	5.7	4,247	48.4	22,954	14.9
2004	889,979	149,204	11.2	119,704	11.9	4,036	5-	25,464	10.9
2005	1,194,427	173,262	16.1	138,929	16.1	5,093	26.2	29,240	14.8
2006	1,420,621	195,233	12.7	151,946	9.4	9,807	92.7	33,480	14.5
2007	1,754,782	253,155	29.7	196,130	29.1	13,907	41.8	43,118	28.8
2008	1,829,585	278,869	10.2	201,629	2.8	22,259	60.1	54,980	27.5
المتوسط	-	-	14.8	-	12.5	-	44.0	-	18.6

المصدر:1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص ص31، 80،45.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

1- زاد الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب عام2008م بنسبة (103.74%) من الإنفاق العام للدولة عن عام 2003م ، وقد استحوذ التعليم العام على غالبية تلك الزيادة ، يليه التعليم الفني والمهني ، ثم تحسن نسبي للإنفاق على التعليم العالي ، وقد مثل 2007م نقلة نوعية في الزيادة السريعة لتلك المخصصات.

2- ارتفعت الكلفة للطالب في التعليم العام بين 2003-2007م من(33056) إلى (37699)، وتختلف الكلفة حسب المرحلة الدراسية حيث ارتفعت في المرحلة الأساسية من (32189) إلى (36195) ريالاً وتفوق الحلقة الثانية من التعليم الأساسي من الصف السابع إلى التاسع كلفة الحلقة الأولى من الصف الأول إلى السادس ،أما الطالب الثانوي فتراوحت الكلفة بين(39006) و(49286) ريالاً.[9]

3- بلغ الإنفاق العام للدولة عام 2008م (1,829,585) مليون ريال ،منها نصيب الإنفاق على التعليم العام(11.02%) والتعليم العالي (2.92%) والتعليم الفني(1.22%) ، ثم المعاهد المتوسطة وتشمل (المعهد الوطني للعلوم الإدارية – معهد أمين ناشر والمعهد العالي للعلوم الصحية بصنعاء- المعهد العالي للتوجيه والإرشاد- معهد التأهيل والتدريب الإعلامي) (0.08%) من إجمالي الإنفاق العام للدولة.

جدول(19) الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب من الإنفاق العام للدولة بين 2003-2008م(مليون ريال)

العام المالي	الإنفاق العام للدولة	الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب	نمو %	الإنفاق على التعليم العام	نمو %	الإنفاق على التعليم الفني والمهني	نمو%	الإنفاق على التعليم العالي	نمو %
2003	777087	134221	9	107020	6	4247	48	22954	15
2004	889979	149204	11	119704	12	4036	-4.97	25464	11
2005	1194427	173262	16	138929	16	5093	26	29240	15
2006	1420621	195233	13	151946	9	9807	93	33480	15
2007	1754782	253155	30	196130	29	13907	42	43118	29
2008	1829585	278869	10	201629	3	22259	60	54980	28
متوسط	-	-	15	-	12	-	44	-	19

المصدر:1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص ص31، 45،80.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

4- زاد الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب عام2008م بنسبة (103.74%) من الإنفاق العام للدولة عام 2003م ، وقد استحوذ التعليم العام على غالبية تلك الزيادة ، يليه التعليم الفني والمهني ، ثم تحسن نسبي للإنفاق على التعليم العالي ، وقد مثل 2007م نقلة نوعية في الزيادة السريعة لتلك المخصصات.

5- الكلفة للطالب في التعليم العام (تقرير البنك الدولي عن التعليم في اليمن عام 2009م) ارتفعت بين 2003-2007م من (33056- 37699 ريالاً للأساسي (32189-36195) وكلفة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (7-9) تفوق كلفة الحلقة الأولى (1-6) ثانوي (39006- 49286 ريالاً)

6- بلغ الإنفاق العام للدولة عام 2008م (1,829,585) مليون ريال ،منها نصيب الإنفاق على التعليم العام(11.02%) والتعليم العالي (2.92%) والتعليم الفني (1.22%) ، ثم المعاهد المتوسطة وتشمل(المعهد الوطني للعلوم الإدارية – معهد أمين ناشر والمعهد العالي للعلوم الصحية بصنعاء- المعهد العالي للتوجيه والإرشاد- معهد التأهيل والتدريب الإعلامي) (0.08%) من إجمالي الإنفاق العام للدولة.

رابعاً/التعليم وسوق العمل :

يستهدف التعليم كاستثمار حكومي رفد سوق العمل في القطاعين العام والخاص بمتطلباته من القوة العاملة المؤهلة والمدربة ، وقد شهدت مسيرة التعليم في اليمن خلال العقود الماضية تحولات مهمة، تمثلت بتحقيق الاكتفاء الوظيفي في العديد من التخصصات الإنسانية والتطبيقية منذ سنوات ، صاحب ذلك تزايد مظاهر البطالة المقنعة في العديد من المرافق الحكومية ، وعلى الرغم من ذلك تجد الحكومة نفسها مضطرة لاستيعاب العديد من الخريجين كل عام كمطلب اجتماعي يفترض تلبيته من قبل الحكومة، ولكي توفِّق الحكومة بين المطالب التنموية والاجتماعية تقوم باعتماد عدد محدود من الدرجات الوظيفية سنوياً ، إلا أن ذلك لا يتلاءم مع أعداد الخريجين كل عام ، ولتوضيح تلك الصورة سوف نعرض المؤشرات الآتية:

جدول (20)أعداد الخريجين من الجامعات الحكومية في الفترة 1974- 2012م

الفتـرة	ذكور	إناث	إجمالي
1980/1974	2394	676	3070
1990/1981	13054	4625	17679
2000/1991	72063	21123	93186
2009/2001	129554	65552	195106
2012/2009	46,587	29,929	76,516
الإجمالي	263652	121905	385557

المصدر:1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله -أنواعه المختلفة للعام2008/2007م ،ص 233.

2- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2012،2013 ، موقع الجهاز الإلكتروني(http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=545)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1- مثلت الفترة التي سبقت عام 1990م نمواً بطيئاً في عدد الخريجين بسبب وجود جامعتين حكوميتن فقط خلال تلك الفترة هما جامعتي صنعاء وعدن ، بينما ارتفع عدد الخريجين بعد تلك الفترة بشكل غير مسبوق كنتيجة للتوسع في التعليم العالي الحكومي والخاص والذي وصل إلى حوالي (42) جامعة ، إضافة إلى تنامي الوعي الاجتماعي لدى السكان المتصل بأهمية التعليم العالي وخاصة بالنسبة للإناث

2- وصل إجمالي الخريجين عام 2009م إلى (29003) خريجين وخريجات منهم (5685) خريجو الجامعات الخاصة منهم (35.88%) من الإناث للجامعات الحكومية والخاصة ، وبزيادة (4647) خريجاً عن عام2008م.

مثلت المؤشرات السابقة الخريجين من الجامعات، بينما هناك أعداد أخرى لا توجد لها بيانات تفصيلية بشكل سلسلة تاريخية مثل المعاهد الحكومية والخاصة العليا وما دونها ،والتي تضيف كل عام آلاف الخريجين .

3- وصل عدد الخريجين من الجامعات الخاصة بين 2009 و 2010(14383طالباً وطالبة) منهم (3641 طالبة).

4- وفي الفترة الممتدة بين 2012/2009م بلغ عدد الخريجين والخريجات (76516) منهم (29929) خريجة..

5- وصل الإجمالي الكلي للخريجين خلال الفترة بين 1974م وحتى عام 2012م حوالي (385557) خريجاً منهم (121905) خريجة.

6- يلاحظ أن نسبة كبيرة من الخريجين في العلوم الإنسانية حيث بلغ عدد الخريجين من أقسام العلوم الإنسانية مثلاً في عام 2012/2011م (15561طالباً وطالبة) مقابل (10622) طالباً وطالبة من أقسام العلوم التطبيقية في الجامعات الحكومية ، والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للجامعات الخاصة حيث وصل عدد خريجي الأقسام الإنسانية فيها عام 2011/2010م إلى (4032) طالباً وطالبة مقابل (2698) طالباً وطالبة للعلوم التطبيقية ، ويرجع انخفاض عدد طلاب الأقسام التطبيقية

لمحدودية الأعداد المقبولة فيها ولصعوبة انتظام كثير من الطلاب فيها.

وتعكس البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات حجم الأعباء والضغوط التي تواجهها الحكومة نتيجة تضاعف أعداد الخريجين من عام إلى آخر، حيث وصل إجمالي المسجلين في الخدمة المدنية من خريجي الجامعات في الفترة بين2002–2006م إلى (204800) منهم (79309) إناث و من تم توظيفهم (34886) منهم (8028) من الإناث، بينما تؤكد مؤشرات 2007م إلى أن عدد المتقدمين إلى الخدمة وصل إلى (89353) منهم (75958) في تخصصات علوم إنسانية . بينما الوظائف المعتمدة لنفس العام وفي (11) من تخصصات العلوم الإنسانية وصلت إلى (2125) درجة وظيفية فقط ، وبنسبة (3.6%) من الدرجات الوظيفية المطلوبة في تلك التخصصات.[10] وشكل عام 2008م ارتفاع عدد المقيدين لدى الخدمة المدنية وذلك كالآتي:

جدول (21) عدد الخريجين المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية حسب مستوى التأهيل والنوع 2008م

كلية	بكالوريوس			ماجستير			دكتوراه		الإجمالي العام*		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
تربية**	28834	21755	50589	13	5	18	–	–	48329	28989	77318
تجارة واقتصاد	8360	2005	10365	2	0	2	2	2	15840	4767	20607
شريعة وقانون	6477	1001	7478	9	2	11	4	4	6491	1003	7494
آداب ولغات	6109	5657	11766	3	2	5	3	4	6157	5722	11879
علوم بحار	3732	2400	6132	3	2	5	–	–	3735	2402	6137
هندسة***	2842	456	3298	11	2	13	1	1	3265	513	3778
إعلام وفنون	481	156	637	2	0	2	1	1	955	6519	7474
طب	1839	1789	3628	10	4	14	7	7	1856	1793	3649
زراعة وبيطرة	825	123	948	4	0	4	1	2	1556	139	1695
توجيه وإرشاد	302	46	348	–	–	–	–	–	344	48	392

إدارة وتنمية	2477	995	3472	8	0	8	8	–	–	4325	2220	6545
الإجمالي	62278	36383	98661	65	17	82	19	***21		92853	54115	146968
الإجمالي العام										110660	58087	168747

المصدر:1- الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،الأمانة العامة ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله –أنواعه المختلفة للعام2007/2008م ،ص261.

*الأعمدة الأخيرة الإجمالي العام مضاف إليها): 73267) حالة منهم (21684) من الإناث ، موزعين على مختلف التخصصات المشمولة في الجدول ، حاملين المؤهلات الآتية : دبلوم بعد الإعدادية (7605)- ثانوية تخصصية (8882) معهد فنون جميلة(6671) – دبلوم بعد الثانوية (53489)منهم(18445من حملة شهادات المعاهد الصحية والمهنية والفنية والتقنية قبل البكالوريوس)- (3284)من حملة شهادات خمس سنوات – (7) من حملة دبلوم بعد الجامعة .** تشمل التربية البدنية(0.61%فقط).*** تشمل على بك + دبلوم بعد الثانوية تخصص علوم الحاسوب(40%) ، ونفط ومعادن (6.5%). *** توجد فقط حالتين مسجلة دكتوراه(آداب ولغات وزراعة وبيطرية).

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

1- وصل إجمالي المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها في المحافظات بهدف الحصول على وظائف لعام2008م إلى (168747) فرداً منهم (58087) من الإناث موزعين بنسب (45.9%) علوم تربوية ، (12.2%) تجارة واقتصاد ، (7%) آداب ولغات ،(4.4%) شريعة وقانون ، وتتوزع باقي النسبة على بقية التخصصات المشمولة في الجدول.

2- شكل الحاصلون على مؤهلات تربوية (77318) منهم (50589) بكالوريوس تربية وتربية بدنية والبقية دبلوم معلمين وماجستير، بينما الدرجات المعتمدة في (7) تخصصات مثلاً هي إنجليزي- قرآن – عربي – إسلامية –كيمياء – جغرافيا – تأريخ (1479) درجة موزعة بنسبة (0.6-0.9-1.8-3.2-4.6-5.8-7.0%) على تلك التخصصات بالترتيب .

3- مثل المتقدمون تخصص تجارة واقتصاد (20607) أفراد وشكلت الدرجات المعتمدة نسبة (3.1و3.5%) من عدد المسجلين لكل من تخصصي المحاسبة وإدارة الأعمال على الترتيب.

4- بلغ المسجلون آداب ولغات (11879) فرداً ،بينما الدرجات المعتمدة مقابل عدد الخريجين المسجلين بنسبة (0.1،0.2،0.4،2.2%) لتخصصات علم نفس واجتماع ودراسات إسلامية وتاريخ وجغرافيا على الترتيب.

5- وصل عدد المتقدمين مؤهل شريعة وقانون (7494) فرداً ، بينما الدرجات الوظيفية المعتمدة (2%) من إجمالي المسجلين.

6- إن التحدي الذي يواجه الحكومة حالياً يتمثل بتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل سواء عبر القطاع العام أو الخاص ، وفي حال عجزت الحكومة عن وضع خطة لتحقيق ذلك ، فإن السنوات القادمة سترفع المؤشرات إلى أضعاف الأعداد المشار إليها سابقاً.

خامساً: متطلبات التعليم في اليمن حتى 2025م (رؤية مستقبلية) :

يمثل التعليم عنصراً مهماً وفاعلاً من عناصر التنمية البشرية ، لذلك فإن التحسن في مؤشراته النوعية والكمية حتماً سيؤثر بصورة مباشرة في تحقيق

الأهداف التنموية التي تسعى الجمهورية اليمنية إلى تحقيقها عام 2025م ، وقد وضعت السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية 2001-2025م في أهدافها الخاصة بالتعليم ما يلي:[11]

أ- تحقيق هدف (التعليم للجميع) عام 2025م : باعتبار أن دستور الجمهورية اليمنية في المادة (53) ينص على أن التعليم حق للمواطنين جميعاً .

ب- السعي لتخفيض نسبة الأمية : وبالذات في المجتمعات الريفية وفي أوساط النساء ، بحيث لا يزيد المتوسط العام للأمية عن 20% بحلول 2025م .

إن مسيرة التعليم حتى عام 2025م ، تشير إلى مجموعة من الصعوبات التي يمكن أن تواجه التعليم بمختلف مراحله وبالأخص التعليم الثانوي والعالي كنتيجة لتراجع معدلات نمو السكان خلال السنوات القادمة ، والتراجع النسبي للفئات العمرية الصغيرة (أقل من سنة إلى 14) مقابل الزيادة النسبية للفئة العمرية الثانية (15-64) سنة ، ويمكن إجمال أهم التحولات المحتملة في الجدول الآتي الذي يشمل بديلين:

- البديل الأول : يقوم على افترض استمرار معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة وفق مؤشرات التعليم لعام 2004م.

- البديل الثاني : يقوم على افتراض الوصول إلى هدف السياسة السكانية بتحقيق التعليم للجميع عام 2025م . ويمكن الإشارة إلى تلك التوقعات من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (22) توقعات المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية عامي 2004- 2025م

البيان	المرحلة الأساسية*	المرحلة الثانوية	التعليم العالي	إجمالي
عدد الطلاب حسب مؤشرات 2004م (ألف)	3971	604	208	4785
النسبة من سكان الفئة العمرية % (2004م)	67.15	27.7	9.91	30.81
توقعات 2011بمعدلات 2004م بديل (1) (ألف)	4922	794	221	5938
توقعات 2016 بمعدلات 2004م (ألف)	5123	917	283	6323
توقعات 2021 بمعدلات 2004م (ألف)	5324	1039	344	6707
توقعات 2026م بمعدلات 2004م (ألف)	5350	1065	368	6783
نسبة الزيادة لطلاب (2026) عن (2004م) % بديل(1)	34.72	75.83	77.11	41.77
توقعات2026م بأهداف السياسة السكانية بديل (2) (ألف)	7967	3845	3717	15529
نسبة الزيادة لطلاب (2026) عن (2004م) % بديل (2)	100.6	534.8	1687.2	224.6

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :1- بيانات مختلفة من تعداد2004م،عدد من الإحصاءات التربوية ، ورؤية اليمن الإستراتيجية2025م.

*تشمل رياض الأطفال.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

أ- يتوقع أن تكون الزيادة في عدد طلاب المرحلة الأساسية خلال السنوات القادمة معقولة بحيث تصل إلى حوالي (100%) في حال تم استيعاب جميع الأطفال في هذه الفئة وهو ما تستهدفه السياسة السكانية والرؤية الإستراتيجية لليمن عام 2025م ، بينما ستصل الزيادة إلى حوالي (34.72%) فقط في حال استمرار معدلات الالتحاق حسب مؤشرات 2004م ، ويعود النمو المحدود في طلاب هذه الفئة قياساً بالمراحل الدراسية اللاحقة إلى أن هذه الفئة ستشهد تراجعاً ملحوظاً في عدد المواليد نتيجة احتمال تراجع معدلات الخصوبة .

ب- تتزايد حدة المشكلة في المرحلتين الثانوية والجامعية حيث يتوقع أن تتجاوز الزيادة في عدد الطلاب حسب مؤشرات 2004م (75%) ، بينما تتعاظم تلك المؤشرات في حال استيعاب كل السكان في الفئات العمرية المقابلة إلى أضعاف الطلاب المحتملين في حال البديل الأول ، إلا أن الواقع يشير إلى أن نسبة كبيرة من سكان هذه الفئة يتسربون عن التعليم لعدة اعتبارات منها زواج الإناث وانخراط أعداد كبيرة من الذكور في سوق العمل ، خاصة في ظل انتشار البطالة وسط حاملي الشهادات الدراسية العليا ، إضافة إلى أن المرحلتين الثانوية والجامعية تقعان خارج حدود مرحلة التعليم الإلزامي والمجاني .

ومن الصعوبات المستقبلية التي يتوقع أن يتعرض لها التعليم العالي على وجه الخصوص الصعوبات التمويلية والتي يمكن إيضاحها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (23) نفقات العليم العالي المتوقعة خلال الفترة بين 2025/2015م

العام	عدد الطلاب	النفقات الجارية المطلوبة(مليون$)	الأموال المتاحة وفق (5%) من الناتج المحلي الإجمالي(مليون$)	النقص المتوقع (مليون$)
2015	308247	470	428	42
2016	332907	508	449	59
2017	359539	548	471	77
2018	388302	592	495	97
2019	419366	640	520	120
2020	452916	691	546	145
2021	502736	767	573	194
2022	558037	851	602	249
2023	619421	945	632	313
2024	687558	1049	663	385
2025	763189	1164	696	467

المصدر: الجمهورية اليمنية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ، وخطة العمل المستقبلية ،صنعاء، 2006م ، ص ص92،93.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- يشكل تنامي عدد الطلاب المتوقع في مرحلة التعليم العالي أحد أبرز المشكلات المستقبلية لهذه المرحلة ، حيث يتوقع أن تصل الزيادة النسبية خلال العقد القادم(2015-2025م) حوالي (248%) وبمعدل سنوي (24.76%) هذه الزيادة المتوقعة ستأتي نتيجة زيادة معدلات الالتحاق الناجمة عن الزيادة السكانية والرغبة المجتمعية في التحاق خريجي المرحلة الثانوية بالتعليم الجامعي أو الدراسات العليا وعلى وجه الخصوص لفئة الإناث.

2- إن الزيادة العددية سيتبعها بالضرورة توسع في المباني والتجهيزات التعليمية ، وهذا يتطلب من الحكومة التوسع الأفقي في مرافق التعليم العالي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع شريطة الالتزام وبصرامة بالضوابط القانونية المتصلة بمعايير جودة التعليم العالي الفنية والأكاديمية، خاصة وأن الاستثمار في هذا القطاع بمقياس النفقات الجارية يتوقع أن يرتفع خلال الفترة المشار إليها بالجدول من (470 إلى 1164 مليون دولار)هذا التضاعف في الاحتياجات التمويلية مع محدودية قدرات الدولة سيتيح للقطاع الخاص فرص عالية للاستثمار.

3- من الضروري على الحكومة وضع الخطط العاجلة للتوسع في التعليم العالي والبحث عن الموارد المالية الضرورية سواء عبر التمويل المحلي أو الخارجي أو وضع الدراسات العلمية لكيفية إشراك القطاع الخاص المحلي والدولي في تنمية هذا القطاع، على أن تبنى الخطط المستقبلية على رؤية تنموية تبتعد عن التوسع الشكلي ، بمعنى أن يقتصر بناء الجامعات الحكومية الجديدة أو يرخص للجامعات الخاصة الجديدة وفق ضوابط من الجودة وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لنجاح العملية التعليمية، بدون تلك الرؤية ستتحول الجامعات الحكومية والخاصة إلى مدارس ثانوية أو كليات بسيطة لا تلبي حاجات التنمية والتقدم ، فالعبرة ليست بعدد الجامعات بل بكيفية الأداء والتجهيزات المتعارف عليها دولياً.

التوصيات:

يعاني التعليم بمختلف مراحله من إشكالية تدني مستوى الجودة ، كنتيجة لمشكلات تتعلق بمستوى أداء الكادر التدريسي في مراحل التعليم المختلفة ، وتوجيه غالبية الإعتمادات المالية لدفع رواتب العاملين في قطاعات التعليم ، مع محدودية نسبة المخصصات المتصلة بتعزيز جودة التعليم مثل المعامل والورش والأنشطة التعليمية المصاحبة للعملية التدريسية ، لذلك نرى من وجهة نظر جغرافية تنموية واستناداً إلى ما تم طرحه سابقاً يستدعي ذلك القيام بالعديد من المعالجات على مستوى المراحل المختلفة كما يلي:

1- **التعليم غير النظامي:** (محو الأمية وتعليم الكبار ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وأنشطة بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية) يشكل هذا النوع من التعليم أحد أهم الطرق لمحو الأمية القرائية ، وتنمية القدرات العلمية والفكرية والمهارية لأفراد المجتمع غير القادرين على الانتظام في مرافق التعليم النظامي ، لذا من الضروري وضع تصورات من قبل المختصين بمجال التعليم غير النظامي بهدف الاستفادة القصوى من إمكانات هذا القطاع وتطويره ، بحيث يتحول إلى رافد من روافد التنمية.

2- **التعليم العام:** يمثل التعليم العام مرحلة الأساس لإحداث نهضة تعليمية لذلك يجب فيه ما يلي:

أ- السعي لزيادة معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم

الأساسي، وخاصة في المناطق الريفية من خلال تشجيع صغار السن ذكوراً وإناثاً على الالتحاق بالتعليم ، وسن القوانين التي تساعد أولياء الأمور على إلحاق أولادهم بالتعليم الأساسي ، مع البحث عن آليات مرنة ، تمكن الأطفال خاصة في الريف من التوفيق بين متطلبات العمل العائلي واستمرارهم في التعليم ، ويكون ذلك بإشراك المجتمع المحلي في وضع تلك التصورات لكل منطقة حسب خصائصها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

ب- وضع معايير يتم بموجبها قياس جودة المخرجات من مختلف مراحل التعليم ، ومعالجة جوانب القصور التي يمكن أن تبرزها مثل تلك المعايير.

ت- السعي لتوفير المباني التعليمية قليلة الكلفة والتي تتلاءم مع موارد البيئات المحلية ، على أن يكون ذلك وفق تصورات علمية هندسية ، وذلك دون شك سيوفر مبالغ كبيرة ، يمكن استخدامها في تطوير جوانب أخرى من العملية التعليمية .

ث- ضرورة تنمية قدرات معلمي التعليم العام من خلال التدريب المستمر الذي يتلاءم مع التحولات في العلوم المختلفة ، وكذا وضع شروط واضحة لمن يقبلون في العمل بمجال التدريس خاصة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، وكذا تنفيذ القانون بصرامة فيما يتعلق بشاغلي الإدارة والتوجيه والإشراف التربوي.

ج- وضع المعالجات المناسبة للمشكلات المتعلقة بالبطالة المقنعة في قطاع التعليم والتدريب ، وكذا حالات الازدواج الوظيفي ، والمنقطعين عن العمل ، والعاملين دون النصاب القانوني ، على أن تذهب نتائج تلك الإجراءات لصالح تحسين ظروف العاملين فعلاً في الميدان ، وتحسين مدخلات العملية التعليمية الأخرى .

ح- تغطية الاحتياجات المتزايدة لمتطلبات العملية التعليمية ، مثل التجهيزات الصفية من كراسي وطاولات وسبورات وطباشير وغير ذلك ، وكذا المعامل العلمية والمكتبات ، وأجهزة الحاسوب والوسائل التعليمية ومتطلبات الأنشطة اللاصفية ، والكتب الدراسية ...إلخ ، كون كل ذلك يساعد على نجاح العملية التعليمية ، ويعزز من معايير الجودة لمخرجات التعليم العام.

3- **التعليم الفني والتدريب المهني** : يشكل التعليم الفني أحد أهم مجالات التعليم التي تستهدف إمداد سوق العمل باحتياجاته في المجال الفني والتقني، ولكن ما زالت معدلات الالتحاق محدودة في هذا القطاع ، لذا يجب على الحكومة التوسع في نشر مثل هذا النوع من التعليم ، مقروناً ببنية تحتية مناسبة تمكن من حصول الخريج على مهارات فنية ، تمكنه من المنافسة في أسواق العمل المحلية أو الخارجية ، كون العديد من التخصصات المهارية التي يقدمها التعليم الفني والتقني في اليمن يمكن استيعابها خارجياً، خاصة في دول الخليج العربي ، شريطة تمتعها بالجودة والمنافسة.

4- **التعليم العالي:** بشكل التعليم العالي أحد أهم مراحل التعليم التي تتصل بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،إلاَّ أنه يحتاج لعدد من المعالجات منها:

أ- البنية التحتية: تفتقد العديد من الكليات إلى التجهيزات الكافية لنجاح العملية التعليمة مثل القاعات الكافية وتجهيزاتها ، والمعامل العلمية ، ومتطلبات الأنشطة الطلابية ، بينما يقابل ذلك زيادة سنوية في عدد الطلاب المقبولين في مختلف الجامعات، لذا من الضروري إعادة النظر في توزيع موازنة الجامعات بحيث تراعى مثل تلك المتطلبات لأهميتها في تحسين نوعية التعليم وجودته .

ب- تنفق غالبية موازنة التعليم العالي في مجلات الإدارة والرواتب ، بينما تخصص نسب ضئيلة للجوانب المتصلة بتنمية القدرات الأكاديمية للجامعات.

ت- يعاني التعليم العالي من العشوائية في التعيينات الأكاديمية بمختلف مستوياتها ، وهذا يحرم الجامعات من الكفايات الوطنية، لذا من الضروري الالتزام الصارم بالقوانين النافذة المتعلقة بالتعيينات الأكاديمية أو الإدارية.

ث- يمثل التعليم العالي (الخاص) شكلاً من أشكال التعليم العالي في اليمن ، إلاَّ أن هذا النوع من التعليم يعاني من مشكلات عدة تتصل بعدم التزام غالبية الجامعات الخاصة بشروط الجودة الأكاديمية ، لذا من الضروري تفعيل الجانب الرقابي على الجامعات الخاصة حتى تكون مخرجاتها رافداً من روافد التنمية الشاملة والمستدامة.

إن ما سبق يضع الجمهورية اليمنية أمام تحديات تنموية متصلة بأثر التعليم في خدمة التنمية ، تستدعي الدعوة لعقد مؤتمرات وطنية يشارك فيها مختلف الفعاليات الوطنية بهدف النهوض بمستوى التعليم في النواحي الكمية والنوعية ، يعد ذلك مفتاحاً مهماً لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

الهوامش:

(1) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات (الإطار النظري وتجارب عربية)، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، دار الماجد، الطبعة الثانية ،جمهورية مصر العربية،2007م ،ص75.

(2) أبو الفتوح رضوان وآخرون، المدرس في المدرسة والمجتمع، مكتبة الإنجلو االعربية ،القاهرة،1983ص2.

(3) أحمد محمد شجاع الدين، تطور آفاق السياسة السكانية للجمهورية اليمنية، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية،العدد2،صنعاء، الجمهورية اليمنية،2003م ،ص15.

(4) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م ، الجزء الثاني،صنعاء،2001م ،ج2،ص17.

(5) أحمد محمد أحمد مقبل، التعليم وعلاقته بسوق العمل في الاقتصاد اليمني، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان34،35، السنة الثالثة عشرة،2005م ، ص ص 44-55.

(6) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، مسيرة 15 عاماً ، كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر،صنعاء،2005م ، ص ص 120-121 .

(7) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 226.

(8) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، الراصد الاجتماعي ، تقرير عن التقدم المدني العالمي المتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين -الناس أولاً-، تقرير2009م، ص 178.

(9) الأمم المتحدة ، البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن التعليم في اليمن ،نيويورك ،2009م،ص10.

(10) بدر سعيد الأغبري. التعليم الجامعي في اليمن ودوره في التنمية الشاملة(بحث غير منشور)، الموسم الثقافي الرمضاني 1430هـ، الجمعية الجغرافية اليمنية،صنعاء،2009م.

(11) الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء ، المجلس الوطني للسكان ، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية 2001-2025م ، الوثيقة الثانية ، (المنطلقات، المبادئ، الأهداف)، الطبعة الأولى ، 2001م ، ص ص15-16.

المراجع والمصادر:

1- أبو الفتوح رضوان وآخرون، المدرس في المدرسة والمجتمع، مكتبة الإنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 1983م.

2- أ . د . س . بيترسون ، و . د . هولز ، تعليم الناشئة في أوربا ، ترجمة حسن جميل طه، دار البحوث العلمية، الكويت، 1976م.

3- محمد عمر الطنوبي ، المرجع في تعليم الكبار ، دار المطبوعات الجديدة، جامعة الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية، الأسكندرية، 1994م.

4- فتحي محمد مصيلحي ، جغرافية الخدمات (الإطار النظري وتجارب عربية)، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، دار الماجد، الطبعة الثانية ،جمهورية مصر العربية،2007م.

5- أحمد محمد أحمد مقبل، التعليم وعلاقته بسوق العمل في الاقتصاد اليمني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34 ،35، السنة الثالثة عشرة ، 2005م.

6- أحمد محمد شجاع الدين، تطور آفاق السياسة السكانية للجمهورية اليمنية، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية،العدد2،صنعاء، الجمهورية اليمنية،2003م.

7- بدر سعيد الأغبري، التعليم الجامعي في اليمن ودوره في التنمية الشاملة(بحث غير منشور)، الموسم الثقافي الرمضاني للجمعية الجغرافية اليمنية 1430هـ ، صنعاء، الجمهورية اليمنية،2009م.

8- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، أعداد مختلفة من كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية للسنوات بين1996-2013م.

9- الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تعداد 2004م ، صنعاء ، 2006م.

10- الجمهورية اليمنية ، وزارة التربية والتعليم ،إدارة الإحصاء ، صنعاء، كتب الإحصاء التربوي لعدة سنوات للفترة بين1988-1998م.

11- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م ، الجزء الثاني،صنعاء،2001م .

12- الجمهورية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، المجلس الوطني للسكان ، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية 2001-2025م ، الوثيقة الثانية ، (المنطلقات، المبادئ، الأهداف)، الطبعة الأولى،صنعاء،2001م.

13- الجمهورية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية،صنعاء،2004م.

14- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، مسيرة 15 عاماً ، كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر ، صنعاء ،2005م.

15- الجمهورية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء ، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2009م.

16- الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم ، تقرير الإنجاز السنوي لمستوى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لعام 2008م ، صنعاء ، 2009م.

17- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ، الراصد الاجتماعي ، تقرير عن التقدم المدني العالمي المتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ،الناس أولاً،2009م.

18- الجمهورية اليمنية ، وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الوطني الصحي الديموغرافي2013م، التقرير الأولي صنعاء، مايو2014م .

The Developmental Factors for Education in Yemen in the 1st Quarter of 21st Centuey

Abdulmalek Ahmmed Ali Al-Dhar'I

Abstract

Education is considered the main key for development whose levels can be measured through the spread and quality of education in any society, especially developing societies whose educational services are of low quality and schools suffer from low levels of students' intakes .

The Republic of Yemen is one of such developing countries that suffer from a number of problems at the level of educational infrastructure. Despite the increase in students' intakes during the recent decades, such an increase is still limited when measured against the various population sizes that are at the school age .

This study presents a statistical analytical image of the Yemeni educational situation. Such a situation is also linked with the basic population indicators for developmental purposes. For the relationship between the educational indicators and students, teachers, school campus and the like of such indicators along with linking them with the basic population indicators presents a concise view about the education ability to achieve its educational aims. Or it may present its deficiencies that negatively impact on the comprehensive and sustainable development. The study has been aided by the available statistical data relevant to the educational indicators, their latest being the indicators of 2013. The study ends with a view of the educational indicators based on realistic and ambitious alternatives until 2025.